

تمهيد:

يلعب انفتاح البلد على المبادلات الخارجية أثراً بالغاً على سعر الصرف الحقيقي، فكلما كان البلد لديه ميزة الإنغلاق أمام التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لأن العراقيل المفروضة على السلع المستوردة تجعل من سعرها مرتفعاً، الشيء الذي يوجه الاستهلاك وعوامل الإنتاج نحو القطاع الغير تبادلي، ومن هنا يرتفع مستوى سعر الصرف الحقيقي، والعكس صحيح، وهذا يعتبر عاملاً لتحول الاقتصاد.

كما يعتبر قطاع التجارة الخارجية الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، حيث يعتمد الدخل القومي على حصيلة الصادرات البترولية بشكل أساسي بالإضافة إلى ما يكملها من صادرات سلعية. ففي وقت نجد أن نسبة التجارة الخارجية العربية للسلع تفوق نسبة 50% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وهذا كمعدل عام في الدول العربية، بينما تتعدى هذه النسبة حاجز 50% في غالبية الدول العربية النفطية وهو ما ينطبق على الجزائر. حيث ينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- ❖ المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطورات الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر.
- ❖ المبحث الثاني: محاولة إيجاد اثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات.
- ❖ المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري باستخدام المعادلات الآتية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطورات الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر

بعد تعرفنا في الفصل الأول على كل من الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي، سنحاول في هذا المبحث دراسة التطور الحاصل في الميزان التجاري الجزائري من جهة وسعر الصرف الحقيقي لعملة الدينار الجزائري من جهة أخرى وكذلك سنقوم بتحليل وصفي لكل منهما وذلك خلال الفترة المحدودة ما بين 1980 و2014.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

يبين الميزان التجاري حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدراً رئيسياً للعمالات الأجنبية، وأحد عوامل الطلب على السلع المحلية، بينما تعتبر الواردات مصدراً لفقدان العملة الأجنبية مقابل زيادة عرض العملة المحلية، وبالتالي فإن أداء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يعتمد على الفرق بين الصادرات والواردات، فزيادة الواردات على الصادرات يعمل على زيادة عرض العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها، مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح في حالة زيادة الصادرات على الواردات، وعليه سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري.

الجدول رقم (01-02) يوضح: توزيع الصادرات والواردات خلال (1980-2014) (مليار دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة تغطية %
1980	14.54	12.85	1.69	113.15
1985	13.66	15.49	-1.83	88.18
1990	14.55	15.47	-0.92	94.05
1995	10.94	11.08	-1.49	86.55
2000	22.56	11.70	10.86	192.82
2002	20.15	14.55	5.6	138.48
2004	34.18	21.88	12.3	156.21
2006	57.12	25.65	32.47	222.69
2008	82.03	49.10	32.93	167.06
2010	61.98	50.66	11.32	122.34
2012	76.02	56.55	19.47	134.42
2013	63.33	51.57	11.76	122.80
2014	63.66	59.67	3.99	106.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات من بنك الجزائر.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لمتطلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

من خلال معطيات الجدول (01-02)، نلاحظ بصفة عامة أن أكبر نسبة تغطية للميزان التجاري للجزائر كان سنة 2006 والذي قدر بـ 222.69%، وكذلك الفترة 1980-1985 كان موجبا مع زيادة ملحوظة في معدل التغطية بـ 11.13%، وهذا يعني أن قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، مع تسجيل رصيد إيجابي خلال هذه الفترة.¹ وعرف عجز في الفترة ما بين (1985-1995) وذلك أثناء تطبيق التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، حيث بلغت سنة 1985 بـ 1.83 مليار دولار بمعدل تغطية 88.18% لينخفض العجز في سنة 1995 بـ 1.49 مليار دولار بنسبة 86.55% ويرجع ذلك لزيادة حصة الواردات من المواد الأولية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية، وهذا ما دفع إلى وجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص بهدف تغطية الأرباح وبذلك أدى إلى تراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة.²

في سنة 2000 لاحظت صادرات الجزائرية زيادة تقدر بـ 10.86 مليار دولار بنسبة تغطية 192.82% وهذا راجع لعودة استقرار أسعار البترول في السوق العالمية. غير أن هذه الصادرات عادت للانخفاض سنة 2001 بـ 8.04 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار البترول ويرجع إلى ثلاثة أسباب رئيسية:³

- وجود بطيء في نسبة نمو الاقتصاد العالمي.
 - حدوث اضطرابات بين الدول المنتجة للنفط.
 - وقوع ما يسمى 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية.
- وفي سنة 2002 شهدت قيم مرتفعة وذلك بسبب الأسعار المرتفعة للبترول نتيجة زيادة الطلب العالمي عليه.⁴ إلا أن بعد سنة 2003 أي خلال فترة الانتعاش الاقتصادي عرف الميزان التجاري الجزائري تحسناً إلى غاية 2008 حيث بلغت في سنة 2003 بـ 9.76 مليار دولار بنسبة تغطية 160.24% .
- وفي سنة 2005 و 2006 تحسنت الصادرات الجزائرية بقيمة 23.94 و 31.47 على التوالي وبنسبة تغطية 196.637 و 222.69 على التوالي.⁵

¹ عبد المومن قواسمي، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011-2012)، ص: 62.

² عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

³ سمير ايت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر ببلقنة، 2013-2014)، ص: 170.

⁴ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

⁵ مدني بن شهر، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص: 120.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

وخلال سنة 2007 شهدت انخفاض طفيفاً نوعاً ما في الميزان التجاري وذلك راجع إلى نمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات ومن ثم تراجع أسعار النمو عن المستوى الذي شاهدته سنة 2006.¹

وفي سنة 2008 بلغت قيمتها 32.93 مليار دولار بنسبة تغطية 167.06% ويرجع ذلك إلى ارتفاع النفط في السوق العالمي بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير وكذلك تطوير نظام الجمارك.

ويواصل الميزان التجاري للجزائر تحقيقه للفائض المستمر إلا أن الملاحظ في هذا الفائض تراجع الحاد خلال سنة 2009.² بحيث نلاحظ في سنة 2009 تراجع الميزان التجاري تراجعاً كبيراً بنسبة قدرت بـ 98.37% بقيمة 0.8 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 قدر بـ 70 دينار جزائري.

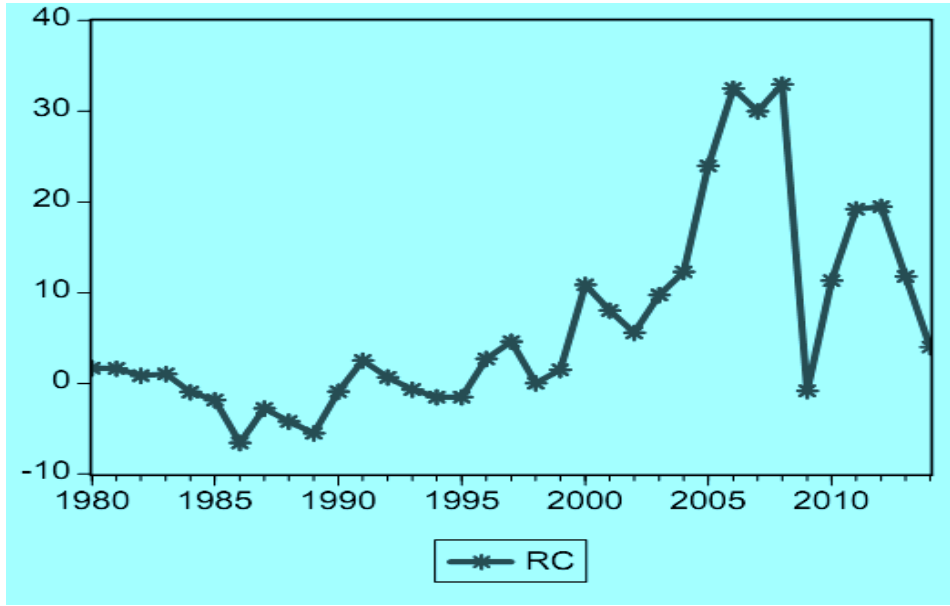
أما بالنسبة لسنتي 2010 و 2011 حقق الميزان التجاري فائضاً 19.9 مليار دولار ويرجع ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات بفضل أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات، حيث انعكس التوجه الإيجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 122.34% في سنة 2010 إلى 134.78% وتعتبر المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج. حيث ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية في عام 2011 قدرت بـ 19.90 مليار دولار مقارنة بالسنة 2010 بـ 11.32 مليار دولار بمعدل تغطية 122.34%. وفي الفترة ما بين (2012-2014) حقق الميزان التجاري تراجعاً طفيفاً بمقدار 3.99 مليار دولار سنة 2014 وذلك بسبب أسعار البترول بنسبة قليلة.³

¹ بونحاس عادل، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر بليقة، 2013-2014)، ص: 42.

² بالحبيب عبد الكامل، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيراية، 2010-2011)، ص: 150.

³ البنك الجزائر، الوضعية المالية الخارجية للجزائر القديم خلال السنة 2013-2014، مقال منشور على الربط.

الشكل رقم (01-02) يوضح: توزيع الصادرات والواردات خلال (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (01-02) المبين أعلاه.

يظهر من الشكل رقم (01-02) أن الاقتصاد الجزائري ليس منفتحاً بدرجة كبيرة على العالم، حيث هناك تذبذب نسبة مساهمة التجارة الخارجية بالارتفاع والانخفاض، كما يظهر إنفتاحه خلال الفترة (2000-2008)، أما الفترة (1985-1995) فقد شهدت تراجعاً في نسبة التجارة الخارجية و شهدت في الفترة (2010-2014) تحسناً متواصلاً.¹

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي

معظم الدراسات تعرف سعر الصرف الحقيقي بالنظر إلى مكوناته الأساسية إلى جانب سعر الموارد الطبيعية نجد عامل ارتفاع الدخل الدائم، النفقات على السلع الغير تبادلية، ارتفاع في تدفق رؤوس الأموال بالإضافة إلى عوامل أخرى التي يتم إدماجها في حساب سعر الصرف الحقيقي. ويتأثر هذا السعر بكل ما يحدث في الاقتصاد من اختلالات، ولم يستوجب التفرقة بين النسبة التوازنية والتباين عن هذه النسبة.

عرف سعر صرف الحقيقي لدينار الجزائري عدة تطورات يمكن اختزالها فيما يلي:

يعتبر معدل الصرف الفعلي الحقيقي نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق على حالة الجزائر، نظراً للتطورات الجمهورية التي عرفها نظام الصرف الجزائري. فقبل سنة 1987 احتلت سياسة الصرف في الجزائر مكانة ثانوية داخل السياسة النقدية وكان سعر الصرف وسيلة لخدمة إستراتيجية التنمية. هذه المقاربة في سياسة الصرف تغيرت جذرياً

¹ سمية زرار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 363.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر العملي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

منذ سرق 1987 من أجل إعطاء شكل آخر للتسيير الديناميكي لسعر الصرف يتجاوب والمعطيات الاقتصادية الجديدة.¹

وعليه نعدل للقول بأنه لا يمكن تفسير تطور سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعاً لنظرية العلة الهولندية. حتى وان كان فيه تحسن في سعر المحروقات، فإن هذا الأخير تمتعت قيمته من خلال السياسات الجبائية والنقدية، التي تهدف إلى تثبيت قيمة الصرف الحقيقية في حدود تخدم الاقتصاد ككل. وتظهر الدراسات أن سعر الصرف في الجزائر يقترب أكثر من قيمته التوازنية، مما يعني التأكيد على غياب العلة الهولندية من خلال عامل الإنفاق. وإذا كان سير سعر الصرف الحقيقي ثابت مراقب من السلطات فإن القطاع التبادلي وبالأخص الصناعي سيحافظ على نجاعته، مدام أن تنافسيته لم تتأثر. ولكننا على العكس من ذلك لاحظنا أن القطاع عرف تراجعاً محسوساً من نهاية 1986.²

فسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المدى البعيد بالنسبة للعمولات الأخرى مستقراً نسبياً طيلة الفترة التي تتراوح ما بين 1970-1980 لكنه عرف تحسناً تدريجياً طيلة الفترة التي تراوحت بين 1981-1985، بحيث عرفت على وجه العموم المرحلة من 1986-1992 تراجعاً لأسعار الصرف الحقيقية، وذلك بسبب التدهور الكبير الذي شهده سعر الصرف الحقيقي مباشرة عقب أزمة 1986 من خلال السقوط الحر لأسعار البترول، حيث إنخفض سعر الصرف الحقيقي من 404.32% في سنة 1986 إلى 133.45% سنة 1992، مما يدل على أن أزمة البترول أثرت بشكل مباشر في الإقتصاد الجزائري.

كما سجل سعر الصرف الحقيقي سنة 1993 تحسناً حيث ارتفعت القيمة إلى 160.51% مما كان عليه في سنة 1992 ويرجع تحسن مستوى سعر الصرف الحقيقي إلى ارتفاع مستوى التضخم في الجزائر، ويلي انخفاض إلى غاية 1995 ويرجع ذلك إلى تطبيق سياسة تخفيض الدينار الجزائري الذي أقره مجلس النقد والقرض.

وبعد سنة 1995 ارتفع سعر الصرف الحقيقي من جديد بنسبة ضئيلة إلى غاية 2000 ويعود سبب ذلك إلى إصدار بنك الجزائر لللائحة تدعو فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار، في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر يومياً بين جميع البنوك التجارية.³

¹ ليزر علي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسيه الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد: 11، جامعة باتنة، 2012، ص: 50-51.

² عبد القادر كيرال ومختار دقيش، العلة الهولندية - نظرية وفحص تجريبي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 11، جامعة وهران، 2011، ص: 117، 118.

³ سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر العملي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

وفي الفترة اللاحقة بين 2001-2005 أدى تغير سعر البترول إلى انتهاج سياسة جبائية متشددة مع خفض قيمة سعر الصرف الحقيقي. وبعد سنة 2005 نلاحظ هناك بعض الاستقرار في سعر الصرف الحقيقي وهذا التحسن على مستوى الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري، ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تتمحور على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ثبت جراء ارتفاع عرض العملات على مستوى الصرف البيئي وكذا نسب التضخم المتواضعة، حيث أن سعر الصرف الحقيقي تذبذب بين 99% و 100% تقريبا. الجزائر من تكوين تراكم قياسي لاحتياطات صرف الرسمية دولار وفي أواخر سنة 2008 الشيء الذي أتاح لبنك الجزائر المحافظة على السعر الفعلي الحقيقي.

وعرف سعر الصرف الحقيقي ما بين الفترة 2009-2011 ارتفاعاً وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار، مقارنة بسنة 2010. وأن تخفيض العملة الوطنية قد تكون لها إضرار سلبية حيث ستخفض قيمة الدينار أكثر مما هي منخفضة. وفي الفترة ما بين 2012-2014 قد انخفض سعر الصرف الحقيقي وذلك نتيجة انخفاض قيمة الدينار.¹

المطلب الثالث: دراسة وصفية للمتغيرات (الصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي)

سنقوم بتحليل وصفي لكل من الصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي من أجل معرفة فترات الزيادة والنقصان التي مروا بها خلال فترة الدراسة.

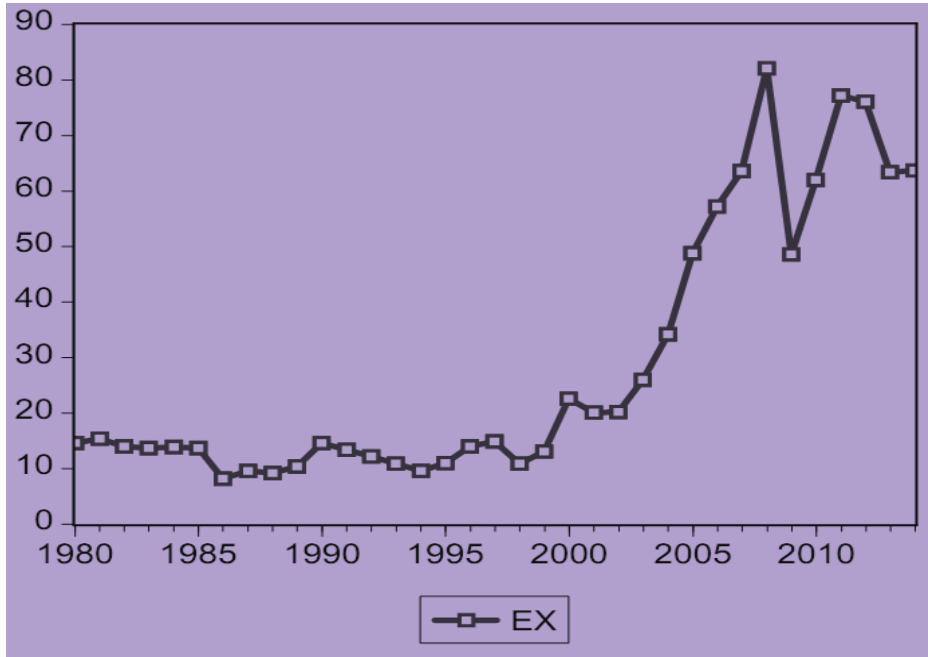
الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغير الصادرات

تتكون قيمة الصادرات من 35 مشاهدة ممتدة من 1980-2014 بمستوى متوسط 28.89 مليار دولار، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2008 بالقيمة 82.03 مليار دولار وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1986 بالقيمة 8.19 مليار دولار، تعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها الصادرات خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 14.55 مليار دولار، وتشتت قيم الصادرات عن متوسطها بانحراف معياري قدره 23.91 مليار دولار، ويمكن تمثيل قيم الصادرات من خلال الشكل التالي:

¹ البنك الجزائري، مرجع سابق ذكره.

الشكل رقم (02-02): يوضح تغير قيمة الصادرات خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (01-02) المبين أعلاه.

نلاحظ من الشكل (02-02) وبالاكتفاء على الجدول رقم (01-02) أن الصادرات الجزائرية تتميز بفائض بقيم متذبذبة حيث تأخذ الصادرات تزايد في قيمها بشكل تصاعدياً 1980-2014، حيث قدرت أقل قيمة لها بـ 8.19 مليار دولار سنة 1986 وأخذت أعلى قيمة بـ 82.03 سنة 2008 تدل زيادة الصادرات على معاملاتها الخارجية حيث شهدت قيمة الصادرات من قطاع المحروقات انتعاشاً مستمراً.¹

في السنة 2009 نلاحظ انخفاض ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية بسبب الأزمة المالية العالمية التي وقعت سنة 2008 أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها. ثم سجلت انتعاشاً مرة أخرى ابتداءً من (2010-2011-2012-2013-2014) على التوالي (61.98-77.11-76.02-63.33-63.66) مليار دولار.

في سنة 2010 كانت هناك زيادة بعد 2009 بـ 61.98 مليار دولار يعود هذا بسبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك.²

الفرع الثاني: دراسة وصفية لمتغير الواردات

تتكون قيمة الواردات من 35 مشاهدة خلال نفس الفترة المحدود بمستوى متوسط 22.53 مليار دولار، وقيمة عظمى سجلت في الفترة 2014 بالقيمة 59.67 مليار دولار وقيمة صغرى سجلت في الفترة 1997 بالقيمة

¹ نسيمه ناصر، مرجع سابق ذكره، ص : 84.

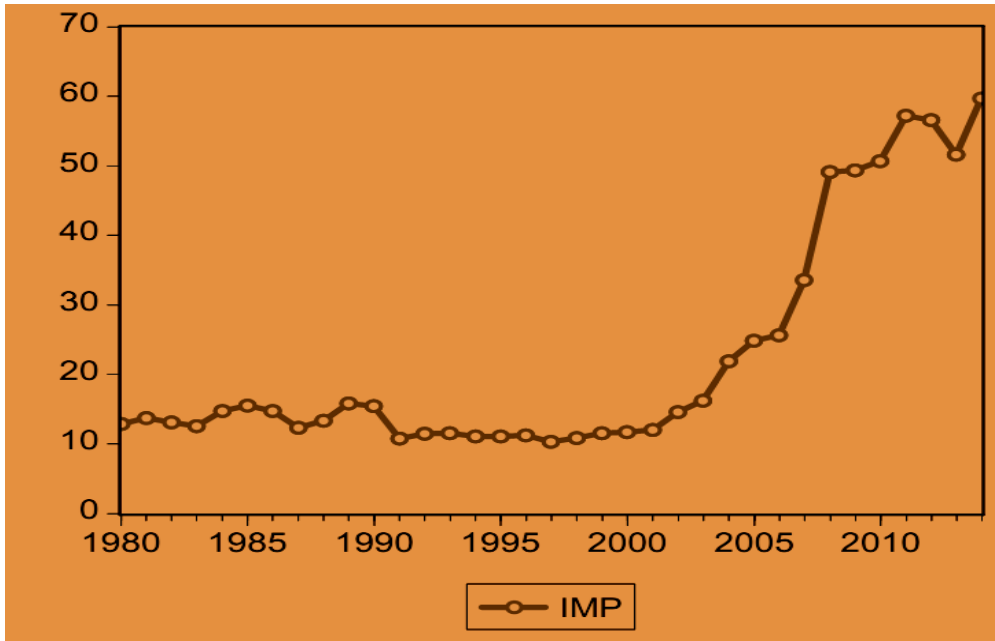
² احمد بلواي، نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، العدد: 11، 2011، ص : 03.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

10.28 مليار دولار، تعكس لنا هذه القيمتين على الترتيب أكبر نسبي نمو وانخفاض عرفتها الواردات خلال فترة الدراسة.

بينما تصنف القيم بمستوى وسيطي 14.55 مليار دولار، وتشتت قيم الواردات عن متوسطها بانحراف معياري قدره 16.50 مليار دولار، ويمكن تمثيل قيم الواردات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): يوضح تغير قيمة الواردات خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على معطيات الجدول رقم (02-01) المبين أعلاه.

نلاحظ من الشكل أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد بشكل تصاعدي فائضاً خلال فترة الدراسة وهذا يدل على الارتباط الكبير في الأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت سنة 2005 حيث قدرت قيمة الواردات بـ 24.84 مليار دولار إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف في القيمة الواردات حيث قدرت سنة 2012 بـ 56.55 مليار دولار مقارنة بـ سنة 2011 والتي كانت قيمتها 57.21 مليار دولار، ثم رجعت في الزيادة في السنوات الأخيرة.

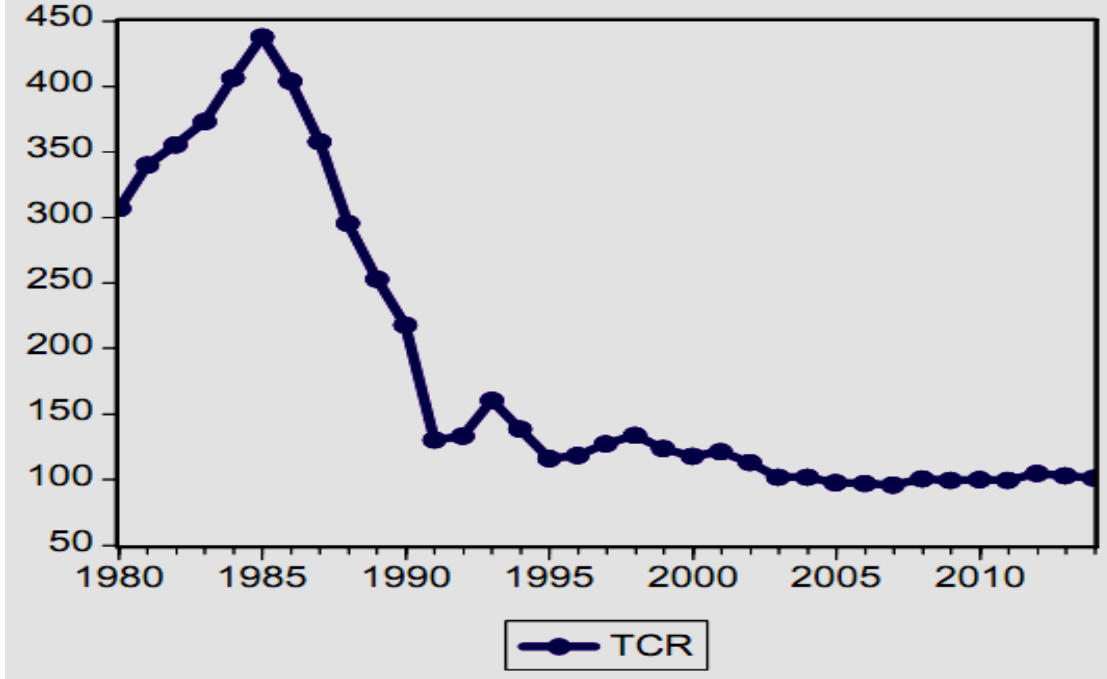
الفرع الثالث: دراسة وصفية لمتغير سعر الصرف الحقيقي

لدينا قيم خاصة بسعر الصرف الحقيقي والذي يحتوي كذلك من 35 مشاهدات خلال نفس الفترة المحدود، حيث يقدر متوسطها بـ 185.29%، وكانت سنة 2010 تمثل فترة زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقي بقيمة 437.86% مليار دولار، أما سنة 1991 فتمثل حالة انخفاض لقيمتها تقدر بـ 96.02% وتعتبران القيمتين العظمى

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الكمي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

والصغرى لسعر الصرف الحقيقي. بينما تصنف هذه القيم بمستوى وسيطي بـ 123.75% وبانحراف معياري قدره 113.69%، ويمكن تمثيل قيم سعر الصرف الحقيقي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-04): يوضح تغير قيمة سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1980-2014)



المصدر: من إعداد الطالبتين بناءً على المعطيات من بنك الجزائر.

نلاحظ من الشكل الموالي وبالتدقيق في المنحنى أن سعر الصرف الحقيقي في المرحلة الأولى في الفترة الممتدة بين 1980-1995 إنتقل من 306.61% إلى 437.86%، وذلك ناجم عن المحافظة على القطاع الصناعي وقد عرفت المرحلة الثانية بين الفترات 1985-1990 تراجع لقيمة سعر الصرف الحقيقي وذلك بسبب سياسة التعديلات المعتمدة على التخفيض المستمر لسعر الصرف الحقيقي وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير. أما في المرحلة الثالثة الممتدة في الفترة ما بين 1995-2005 نلاحظ زيادة طفيفة ومتذبذبة وذلك نتيجة إستقرار في سعر الصرف الحقيقي وذلك يرجع إلى إرتفاع مستوى التضخم في الجزائر وتحسن نمو الاحتياطات الرسمية للبنك أما في المرحلة الرابعة التي تمتد من 2005 إلى 2014 نلاحظ هناك تقريباً إستقرارية في سعر الصرف الحقيقي والتي حصرت بين 50% و100%.

المبحث الثاني: محاولة إيجاد أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات

سنحاول تقدير العلاقة النسبية بين كل من الصادرات والواردات بسعر الصرف الحقيقي، من خلال نماذج الانحدار الذي تعتبر من أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتنقسم إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار الغير خطي والتي بدورها تحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها.

المطلب الأول: محاولة تقدير النموذج الخطي البسيط

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار الغير خطي، وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار الغير خطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير أولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أو المستقلة. ومن أجل تقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 1980-2014، وجب علينا دراسة العلاقة بين المتغيرين وفق العلاقة التالية:

$$RC = \alpha + \beta.TCR$$

حيث أن: RC هي رصيد الميزان التجاري.

TCR هي سعر الصرف الحقيقي.

وبعد التقدير استخلصنا النتائج التالية:¹

$$RC = 15.82 - 0.051 TCR$$

$$t.s (5.357) (-3.75)$$

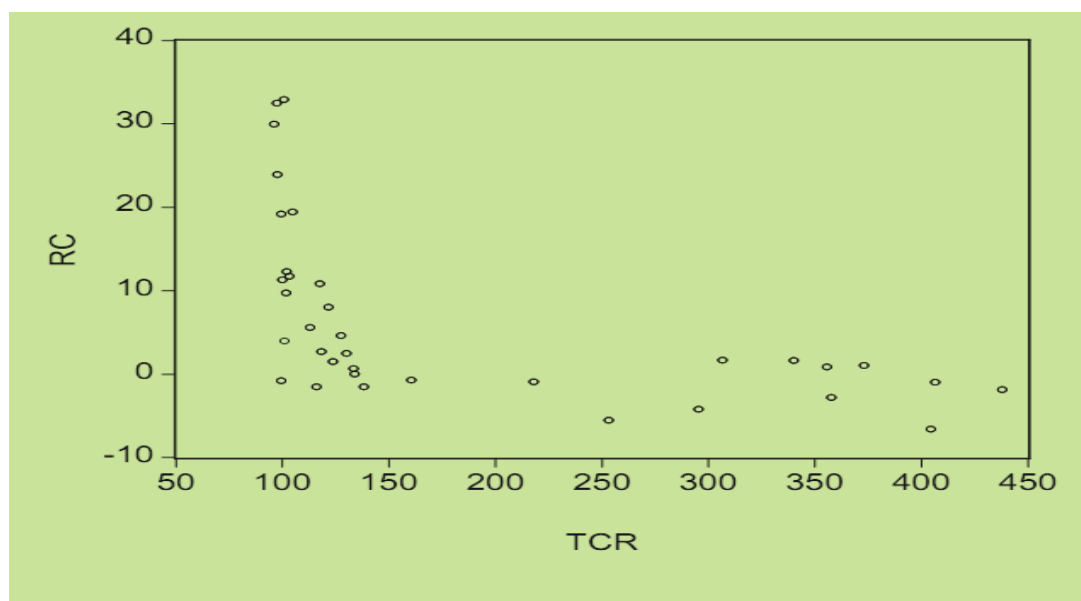
$$R^2 = 0.29, n = 35, RSS = 2697.16, F.s = 14.08$$

إن أول ما نلاحظه من هذا التقدير هو العلاقة العكسية بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الميزان التجاري من خلال الإشارة السالبة لميل رصيد الميزان التجاري، كما أن معامل التحديد $R^2 = 0.3$ ضعيف والذي يساوي تقريباً، رغم أن المعنوية الجيدة للمعاملات α و β حسب اختبار ستودنت $t.s$ عموماً النموذج غير مقبول إحصائياً حسب اختبار DW، لذا نحاول أن ندرس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الميزان التجاري بياناً:

¹ أنظر للملحق رقم 1.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لمتطلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

الشكل رقم (02-05): يوضح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الميزان التجاري



المصدر: من إعداد الطالبتين بإستخدام برنامج EViews.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن سحابة النقاط منتشرة على جانبي خطي الفواصل والترتيب مما يوحي لنا أن يكون النموذج المقدر على شكل علاقة غير خطية، ويبقى التساؤل على أي شكل تكون العلاقة الغير الخطية بين المتغيرين؟.

المطلب الثاني: محاولة تقدير النموذج الغير خطي بين متغيرات الدراسة

تتعدد النماذج الغير خطية إلى عدة صيغ: الصيغ العكسية، الصيغ التربيعية، اللوغارتمية المزدوجة، الصيغ النصف لوغارتمية، الصيغ الأسية.... إلخ.

الجدول رقم (02-02): يوضح أهم النماذج الغير خطية

نوع الصيغة	العكسية	التربيعية	اللوغارتمية المزدوجة	نصف لوغارتمية	الأسية
الصيغة الغير خطية	$Y = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{X}\right)$	$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X^2$	$\ln Y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln X$	$Y = \beta_0 + \beta_1 \ln X$	$\ln Y = \beta_0 + \beta_1 X$
الميل $\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{X^2}\right)$	$\beta_1 + 2\beta_2 X$	$\beta_1 \left(\frac{Y}{X}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{X}\right)$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 X}$
الأثر النسبي $\frac{\frac{\Delta Y}{\Delta X}}{\frac{Y}{X}}$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{XY}\right)$	$(\beta_1 + 2\beta_2 X) \left(\frac{X}{Y}\right)$	β_1	$\beta_1 \left(\frac{1}{Y}\right)$	$\beta_1 X$

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص: 60.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لمتطلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

بعد تقدير النماذج الثلاثة (الصيغة العكسية، الصيغة التربيعية، الصيغة النصف لوغاريتمية)،^{*} ونلخص تقديرات

النماذج الثلاث وفق التالي:

النموذج العكسي:¹

$$RC = -10.81 + 2419.40 / TCR$$

$$t.s \ (-3.051) \ (5.234)$$

$$R^2 = 0.45. \ RSS = 2102.91. \ F.s = 27.39$$

النموذج التربيعي:²

$$RC = 37.68 - 0.296 TCR + 0.0005 TCR^2$$

$$t.s \ (4.408) \ (-3.228) \ (2.696)$$

$$R^2 = 0.42. \ RSS = 2197.81. \ F.s = 12.01$$

النموذج النصف لوغاريتمي:³

$$RC = 67.66 - 12.101 L TCR$$

$$t.s \ (4.853) \ (-4.422)$$

$$R^2 = 0.37. \ RSS = 2416.41. \ F.s = 19.56$$

وفقاً للمعايير الإحصائية نفضل النموذج العكسي لأن لديه أفضل قيمة لـ R^2 وكذلك أدنى قيمة لمعيار أكايك

^{*}.AIC

إلا أن النموذج ما زال يعاني من الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، $D.W = 0.93$.

واجهتنا بعض المشاكل لهذا التقدير ونلخصها فيما يلي:

^{*} أما الصيغ المتبقية (الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة، الصيغة الأسية) فلا نستطيع تقديرها لأن متغيرة رصيد الميزان التجاري لدينا قيم سالبة.

¹ أنظر للملحق رقم 2.

² أنظر للملحق رقم 3.

³ أنظر للملحق رقم 4.

^{*} يعتبر معيار أكايك ومعيار شوارتز من أهم المعايير الإحصائية للمفاضلة بين النماذج ويكون النموذج الأفضل الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير.

- رغم أن النموذج العكسي هو الأفضل من بين النماذج إلا أنه أعطى لنا قيمة ضعيفة لمعامل التحديد.
- عانت النماذج الثلاث من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.
- متغيرة رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 كانت خلال بعض السنوات قيمها سالبة (عجز في الميزانية).

ومن أجل تفادي هذه المشاكل سنحاول تقسيم رصيد الميزانية إلى متغيرتين (الصادرات والواردات).

المطلب الثالث: تقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات

من أجل إيجاد أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات (كل على حدى)، أدخلنا على جميع المتغيرات اللوغاريتم النبري لذا سنحاول في أول خطوة إيجاد أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات ثم في ثاني خطوة نحاول إيجاد الأثر على الواردات.

الفرع الأول: البحث عن أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات

بعد تقديرنا للنموذج من الشكل التالي:

$$LEX_t = \beta_0 + \beta_1 LTCR_t + \mu_t$$

استخلصنا النتائج التالية:¹

$$LEX = 7.71 - 0.91LTCR$$

$$t.s \ (8.12) \ (-4.91)$$

$$R^2 = 0.42, \ RSS = 11.21, \ F.s = 24.19, \ n = 35, \ D.W = 0.18$$

عموماً النموذج غير مقبول إحصائياً واقتصادياً ويبقى مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وقد تم نزعها بعد إضافة متغيرة $AR(1)$. حيث كانت قيمة $D.W = 2.06$.²

أما التفسير الاقتصادي فنلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات في الاقتصاد

الجزائري من خلال الإشارة السالبة لمعلمة الميل. كما أن معامل التحديد قد تحسن وأصبح يقدر بـ $R^2 = 0.91$

أي أن 91% تغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في الصادرات والباقي تؤثر فيها عوامل أخرى لا نعلمها.

¹ أنظر للملحق رقم 5.

² أنظر للملحق رقم 6.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

الجدول رقم (02-03): يوضح قياس نسبة التغير بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات

TCR	100	110
EX	-5.56	-6.66

المصدر: من إعداد الطالبتين.

توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات أي كلما زادت نسبة سعر الصرف الحقيقي بـ 10% كلما انخفضت قيمة الصادرات بـ 20%.

الفرع الثاني: البحث عن أثر سعر الصرف الحقيقي على الواردات

بعد تقييمنا للنموذج الموضح كالتالي:

$$LIMP_t = \beta_0 + \beta_1 LTCR_t + \mu_t$$

استخلصنا ما يلي:¹

$$LIMP = 97.07 - 14.70LTCR$$

$$t.s (4.05) (-3.12)$$

$$R^2 = 0.22, RSS = 7141.62, F.s = 9.77, n = 35, D.W = 0.10$$

نلاحظ في العموم النموذج غير مقبول إحصائياً واقتصادياً وهذا بسبب ضعف معامل التحديد ومعنوية معلمة سعر الصرف الحقيقي، كما أن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي لذا حاولنا نزع هذا المشكل بإدخال متغيرة $AR(1)$ ² على النموذج وكذلك حذف الحد الثابت (لأن معنوية هذا الحد كانت غير مقبولة عند كل مستويات معنوية).

أما التفسير الاقتصادي فنلاحظ علاقة طردية مابين سعر الصرف الحقيقي والواردات في الاقتصاد الجزائري، من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة الميل. كما أن معامل التحديد قد تحسن وأصبح $R^2 = 0.95$ أي أن 95% من تغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في الواردات والباقي تؤثر فيه عوامل أخرى.

¹ أنظر للملحق رقم 7.

² أنظر للملحق رقم 8.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الضمني لمتطلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

الجدول رقم (04-02): يوضح قياس نسبة التغير بين سعر الصرف الحقيقي والواردات

TCR	100	110
IMP	34	37.4

المصدر: من إعداد الطالبتين.

كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والواردات أي كلما ارتفعت نسبة سعر الصرف الحقيقي بـ 10% كلما ارتفعت قيمة الواردات بـ 10% بمعنى أن هناك توازن بينهما*.

الفرع الثالث: مصفوفة الارتباط

بعد تقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر، حاولنا في مرحلة أخرى البحث عن العلاقة التشابكية بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف الحقيقي، الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري).

الجدول رقم (05-02): يوضح مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	TCR	RC	EX	IMP
TCR	1.000	-0.546	-0.527	-0.410
RC	-0.546	1.000	0.810	0.534
EX	-0.527	0.810	1.000	0.928
IMP	-0.410	0.534	0.928	1.000

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EViews.

أول ما يمكن ملاحظته أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والواردات وتقدر بـ 0.92 وهي طردية، كما أن العلاقة ما بين الصادرات ورصيد الميزانية تعتبر قوية وتقدر بـ 0.81، كما أن موضوع دراستنا هو البحث على أثر سعر الصرف الحقيقي في حركتي الصادرات والواردات والذي قدر ارتباطهما على التوالي -0.52، -0.41 أي أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات وبين سعر الصرف الحقيقي والواردات وهي متوسطة إلى حد ما.

* تسمى هذه الزيادة حسب نموذج كوب دوغلاس (دالة الإنتاج) باللغة الثابتة.

المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري باستخدام

المعادلات الآنية

لبناء نموذج قياسي نقترح نموذج قياسي آني خطي، لاختبار مدى تداخل متغيرة سعر الصرف الحقيقي TCR مع متغيرة رصيد الميزانية RC وتحديد العلاقة التبادلية بينهما، حيث يتكون نموذج المعادلات الآنية في هذه الدراسة من معادلتين هيكليتين كلاهما سلوكية وتحتوي على أربعة متغيرات (اثنتان منها متغيرات داخلية والباقي متغيرات خارجية) موزعة على النحو التالي:

$$RC_t = f(TCR_t)$$

$$TCR_t = f(RC_t, GDP_t, TREN_t)$$

لتكون المعادلات المقدرة كما يلي:

$$RC_t = \alpha_0 + \alpha_1 TCR_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

$$TCR_t = \beta_0 + \beta_1 RC_t + \beta_2 GDP_t + \beta_3 TREN_t + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

تم تقدير المعادلة (1) عندما قمنا بتقدير المعادلات الخطية أما المعادلة (2) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (02-06): يوضح تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

المعادلة رقم (2)				المعادلة رقم (1)		
β_3	β_2	β_1	β_0	α_1	α_0	معلومات النماذج
-14.74	1.34	-0.64	339.59	-0.051	15.82	المعلومات المقدرة
1.35	0.23	0.97	16.74	0.01	2.95	الأخطاء المعيارية
-10.89	5.85	-0.66	20.27	-3.75	5.35	إحصاء ستودنت t

¹ أنظر إلى الملحقين رقم 1 و 9.

0.000	0.000	0.512	0.000	0.0007	0.000	القيمة الاحتمالية Pro
0.85				0.29		معامل التحديد R ²
62.65				14.08		إحصاءة فيشر F
0.33				0.72		إحصاءة D-W

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على ملاحق الجدول.

ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن المعادلة رقم (1)؛ والتي تكتب من الشكل: $RC_t = 15.82 - 0.051TCR_t$ لها معامل التحديد ضعيف والمقدر بـ 0.29، ويظهر لنا حسب اختبار إحصاءة ستودنت * أن المعلمة α_0 لا تنطوي عليها فرضية العدم، وكذلك المعلمة α_1 فنرفض فرضية العدم لكلا المعلمتين عند مستوى معنوية 5%، أما المعادلة رقم (2) فيظهر لنا أن معامل التحديد والمقدر بـ 0.85 والذي يفسر بصفة مقبولة عن سعر الصرف الحقيقي بواسطة المتغيرات المفسرة لهذه المعادلة. أما اختبار ستودنت فيظهر قبول فرضية العدم H_0 لمعلمة رصيد الميزانية β_1 ، ونلاحظ وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لهذه المعادلة حسب اختبار داربين واتسون، لذا سنحاول تحسين المعادلتين بإدخال اللوغاريتم على سعر الصرف الحقيقي والنتائج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: معايرة (تحسين) النموذج

بعد إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة، تم تقدير المعادلة الأولى عندما قمنا بتقديرها في المبحث الثاني أما المعادلة الثانية فنتائجها كالتالي:¹

$$LTCR_t = 3.48 - 0.0084RC_t + 0.676LGDP_t - 0.07TREN_t$$

$$S.E \quad (0.28) \quad (0.0031) \quad (0.0775) \quad (0.0042)$$

$$R^2=0.93 \quad F=158.59 \quad SSR=0.59 \quad n=35 \quad DW=0.45$$

* إحصاءة ستودنت الجدولة 1.96 عند مستوى معنوية 5%.

¹ أنظر الملحق رقم 10.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الزمني لمتطلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

يتبين لنا أن الأداء العام للنموذج في شكله اللوغاريتمي أفضل مما كان عليه في شكله الخطي، نظراً لتحسن الذي طرأ على التقديرات المختلفة ويتمثل التحسن الجيد لمعامل التحديد في المعادلة الثانية، كما أن هناك انخفاض في الأخطاء المعيارية لمعاملات متغيرات الدراسة، لكن ما نلاحظه من إشارات معاملات المتغيرات المستقلة α_0 و β_0 في هذا التقدير تتفق مع علاقة النظرية الإقتصادية، والتي تشير إلى وجود العلاقة العكسية بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة الأولى وفي هذا النموذج الهيكلي عموماً. كما أن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى مازال موجود في المعادلتين.

ولدينا المتغير التابع في المعادلة الأولى RC متغيراً مفسراً في المعادلة الثانية وكذلك لمتغيرة سعر الصرف الحقيقي، وإن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير هذه المعادلات يؤدي إلى تقديرات معالم متحيزة وغير متسقة، ويشار إلى هذا بتحيز المعادلات الآنية*، لذا سنقوم باختبار الآنية على هذا النموذج.

المطلب الثاني: اختبار الآنية على النموذج

من أجل إجراء اختبار لهذا النموذج نطرح التساؤل التالي: ما هي الاختبارات التي نستخدمها من أجل إثبات وجود أو غياب الآنية في نموذج الدراسة؟.

الفرع الأول: اختبار غرانجر لدراسة السببية

إن دراسة السببية بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للمعادلات، وهذا لمعرفة المتغيرات المؤثرة والتي تساعد على تفسير ظاهرة أو ظواهر معينة.¹ فهل السببية بين LTCR و RC تجري في كلتا الاتجاهين؟ أي أن المتغيرتين متبادلتين الإعتماد ولهما حلقة رجعية، لذا نستخدم اختبار غرانجر من أجل معرفة السببية الموجودة بين المتغيرتين (العلاقة التبادلية).

الجدول رقم (02-07): يوضح اختبار غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/20/16 Time: 23:02			
Sample: 1980 2014			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LTCR does not Granger Cause RC	34	4.22445	0.04835
RC does not Granger Cause LTCR		1.30991	0.26117

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EViews.

* يشير تحيز المعادلات الآنية إلى التقدير الزائد أو الناقص للمعالم الهيكلية التي يتم الحصول عليها عند تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على المعادلات الهيكلية لنموذج

المعادلات الآنية، وسبب هذا التحيز هو أن المتغيرات الداخلية تظهر كمتغيرات مفسرة ترتبط مع حدود خطأ، وبالتالي تفترق الفرضية الخامسة من فرضيات المربعات الصغرى العادية.

¹ Jack JOHNSTON, John DINARDO, Méthodes Econometriques, 4^e edition, ECONOMICA, Paris, 1997, p296.

من الجدول أعلاه نلاحظ إحصاءة فيشر المحسوبة 4.22 وهي أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية 5% لنقبل بوجود سببية بين متغيرة رصيد الميزانية RC نحو متغيرة اللوغاريتم سعر الصرف الحقيقي LTCR، لكن لا توجد سببية في الاتجاه العكسي بين لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي نحو رصيد الميزانية مما يعكس طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، وهذا يعني أن هناك تحديد مترابط أحادي بين المتغيرين أي لا توجد علاقة سببية ذات حلقة رجعية بين المتغيرين.

الفرع الثاني: اختبار تحديد هوسمان Housman

إن مشكلة الآنية توجد عندما يكون هناك متغيرات داخلية في النموذج، وبالتالي تكون مرتبطة مع المتغير العشوائي، لذلك فإن اختبار الآنية لهوسمان ما هو إلا اختبار لوجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة مع الخطأ العشوائي. ولإجراء اختبار هوسمان والذي يبدأ بالبحث عن الشكل المختزل للنموذج التالي:

$$RC_t = \alpha_0 + \alpha_1 LTCR_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

$$LTCR_t = \beta_0 + \beta_1 RC_t + \beta_2 LGDP_t + \beta_3 TREN_t + \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

فيمكن اشتقاق الشكل المختزل بحل المعادلات الهيكلية؛ بتعويض المعادلة رقم (3) في المعادلة رقم (4) والعكس، ثم نعيد ترتيبهما فنحصل على الشكل المختزل كما يلي:

$$RC_t = \pi_0 + \pi_1 LGDP_t + \pi_2 TREN_t \dots \dots \dots (5)$$

$$LTCR_t = \pi_3 + \pi_4 LGDP_t + \pi_5 TREN_t \dots \dots \dots (6)$$

حيث:

$$\begin{aligned} \pi_0 &= \alpha_0 + \alpha_1 \beta_1 / 1 - \alpha_1 \beta_1 & \pi_1 &= \alpha_1 \beta_2 / 1 - \alpha_1 \beta_1 & \pi_2 &= \alpha_1 \beta_3 / 1 - \alpha_1 \beta_1 \\ \pi_3 &= \beta_0 + \alpha_0 \beta_1 / 1 - \alpha_1 \beta_1 & \pi_4 &= \beta_2 / 1 - \alpha_1 \beta_1 & \pi_5 &= \beta_3 / 1 - \alpha_1 \beta_1 \end{aligned}$$

ثم نقوم بتقدير المعادلة رقم (6) بطريقة المربعات الصغرى وبعدها نستخرج البواقي وبإدخالها في المعادلة رقم (3) وإجراء الانحدار* عليها استخلصنا حسب اختبار إحصاءة ستودنت t لمعلمة الخطأ العشوائي RESI أنها معنوية عند مستوى معنوية 5% على الأكثر، وبلقائي لا نرفض فرضية العدم؛ أي هناك مشكلة آنية لأن الخطأ العشوائي يكون مرتبط مع متغيرة رصيد الميزانية.

المطلب الثالث: طريقة التقدير

إذا لم يكن هناك مشكلة الآنية في النموذج فإنه يمكن استخدام المربعات الصغرى العادية، ولكن عندما يعاني النموذج من الآنية فلإن مقدرات المربعات الصغرى العادية تكون متحيزة، وفي وجود الآنية تكون طريقة المربعات

* بطريقة المربعات الصغرى العادية.

الصغرى ذات المرحلتين للمتغيرات الأداة التي تعطي مقدرات متسقة وفعالة، وإذا تم تطبيق المعادلات الآنية على نموذج لا يتضمن مشكلة آنية فلن ذلك سوف يؤدي إلى مقدرات متسقة ولكن ليست فعالة (أدنى تباين). لذلك وجب إجراء اختبار الآنية قبل تطبيق طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، نعلم أن مشكلة الآنية توجد عندما يكون هناك متغيرات داخلية في النموذج ولذلك تكون مرتبطة مع المتغير العشوائي. لذلك فإن اختبار الآنية ما هو إلا اختبار لوجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة مع الخطأ العشوائي، فإذا وجدت مشكلة الآنية فتستخدم طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

الفرع الأول: مرحلة تمييز النموذج

يشير التمييز إلى إمكانية حساب المعالم الهيكلية لنموذج المعادلات الآنية من معالم الشكل المختزل، ويظهر من المعادلة رقم (4) والمعادلة رقم (5) أن RC و LTCR متغيران داخليان، بينما LGDP و TREN متغيران خارجيان لأنهما يتحددان خارج النموذج، فإذا كان:¹

$$G-1=G-J+K-Q \leftarrow \text{فالمعادلة مميزة بالضبط.}$$

$$G-1>G-J+K-Q \leftarrow \text{فالمعادلة ناقصة التمييز.}$$

$$G-1<G-J+K-Q \leftarrow \text{فالمعادلة زائدة التمييز.}$$

حيث:

$$G = \text{عدد المعادلات في النموذج الكلي.} \quad J = \text{عدد المتغيرات الداخلية للمعادلة.}$$

$$K = \text{عدد المتغيرات الخارجية للنموذج.} \quad Q = \text{عدد المتغيرات الخارجية للمعادلة.}$$

بالنسبة للمعادلة رقم (3) لدينا:

$$0-2+2-2 > 1-2 \text{ أي أن معادلة رصيد الميزانية زائدة التمييز.}$$

أما للمعادلة رقم (4) لدينا:

$$2-2+2-2 < 1-2 \text{ أي أن معادلة سعر الصرف الحقيقي ناقصة التمييز.}$$

يمكن القول بصفة عامة إذا كانت معادلة ما في نظام معادلات آنية مميزة بالضبط؛ إذا كان عدد المتغيرات الخارجية المستبعد من المعادلة مساوياً لعدد المتغيرات الداخلية فيها ناقص الواحد الصحيح.² وكذلك يمكن أن نستنتج من خلال الشكل المختزل للنموذج (المعادلة رقم (5) والمعادلة رقم (6)) حساب المعلمة α_1 بطريقتين: $\alpha_1 = \pi_1/\pi_4$ أو

¹ Régis Bourbonnais, Econométrie, 4^{ème} édition, Dunod, Paris, 2002, p210.

² لمزيد من التعمق: أنظر: دومنيك سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط: 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 232.

$\alpha_1 = \pi_2/\pi_5$ ، وهذان التقديران للمعلمة α_1 سيكونان عادة مختلفين، مما يعكس أن معادلة رصيد الميزانية زائدة التمييز.

الفرع الثاني: التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين

لا يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للتحليل الاقتصادي والإحصائي لنموذج الدراسة لما ترتب عليها من مقدرات متحيزة وغير متسقة، بسبب التداخل بين المتغيرات المختلفة والارتباط بين المتغيرات الداخلية مع حدود الخطأ العشوائي. كما أنه لا يمكن تقدير النموذج وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الغير المباشرة، نظراً لمعادلة رصيد الميزانية زائدة التمييز، وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من طرق التقدير متوفرة لتجنب التحيز الموجود في حالة تطبيق المربعات الصغرى العادية على المعادلات الآتية، إلا أن أكثر الطرق المستخدمة هي طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.* حيث أن مقدرات مربعات الصغرى العادية سوف تكون متحيزة، لتجنب هذا التحيز يمكن إيجاد متغير يتميز بالتالي:

• يكون مساوي في القيمة للمتغير الداخلي.

• أن لا يكون مرتبط مع الخطأ العشوائي.

وتعتبر طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين هي الأبسط والأوسع انتشاراً، وتتضمن الطريقة إيجاد متغيرات أداة لتحل محل المتغيرات الداخلية في النموذج؛ والتي تظهر كمتغير مفسر في المعادلات الآتية ونقوم بعد ذلك بإجراء انحدار على الشكل المختزل للجانب الأيمن للمتغيرات الداخلية المراد إحلاله ثم تستخدم مقدرات المتغير التابع من انحدار الشكل المختزل كالمتغير أدائي. وبناءً على ذلك سوف تقتصر الدراسة في تقدير النموذج الآتي على استعمال طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وذلك باستخدام البرنامج الحاسوبي Econometric-EViews، وسيتم ذلك بوضع الصيغة التالية في هذا البرنامج.¹

TSLS RC C LTCR @ LGDP TREN

بعد التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين بقي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء حسب اختبار إحصاءة DW، لذا حاولنا تحسين النموذج بإدخال نماذج السلاسل الزمنية ذات التأخير الأول $e_t \rightarrow AR(1)$ في المعادلة*، لنحصل على الشكل التالي:

* هناك العديد من طرق تقدير نموذج المعادلات الآتية وهي: طريقة المتغيرات المساعدة - الوسيطة- وطريقة المربعات الصغرى الغير مباشرة وكذلك طريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثالث.

¹ Eviews 6 Use'r Guide, Edition copyright 1994-2007,p38.

* تبقى طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين هي المستخدمة.

الجدول رقم (02-08): يوضح التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين

Dependent Variable: RC Method: Two-Stage Least Squares Date: 04/20/16 Time: 13:33 Sample(adjusted): 1981 2014 Included observations: 34 after adjusting endpoints Convergence achieved after 8 iterations Instrument list: LGDP TREN Lagged dependent variable & regressors added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	62.77721	30.47518	2.059945	0.0479
LTCR	-11.24215	6.067516	-1.852843	0.0734
AR(1)	0.600991	0.146003	4.116293	0.0003
R-squared	0.592052	Mean dependent var	6.473235	
Adjusted R-squared	0.565733	S.D. dependent var	10.76824	
S.E. of regression	7.096154	Sum squared resid	1561.017	
F-statistic	22.10547	Durbin-Watson stat	1.925955	
Prob(F-statistic)	0.000001			
Inverted AR Roots	.60			

المصدر: من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج EViews.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي والإحصائي

يمكن كتابة النموذج (الجدول أعلاه) بالمعادلة المختصرة التالية:

$$RC_t = 62.77 - 11.24 LTCR_t + 0.6AR(1)$$

$$t-s \quad (2.05) \quad (-1.85) \quad (4.11)$$

$$R^2=0.59 \quad F=22.10 \quad SSR=1561.017 \quad DW=1.92$$

إذا أردنا تقييم النموذج (معادلة رصيد الميزانية أعلاه)، نقول أن المعادلة المقدرة تعطي نتائج إيجابية، حيث أن أي زيادة بوحدة واحدة لسعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية بحوالي 11 وحدة، أو بعبارة أخرى أي زيادة بنسبة 1% من سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى انخفاض بنسبة أكبر والمقدرة بـ 11.24% لرصيد الميزانية خلال فترة الدراسة، لنؤكد من خلال هذه النتيجة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الإقتصاد الجزائري. وإذا انتقلنا إلى التقييم الإحصائي فنلاحظ أن النموذج لا يعاني من وجود مشاكل إحصائية أو قياسية، فنجد أن مقياس معامل التحديد تحسن مقارنة بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، كما تحققت المعنوية الإحصائية لكافة المعلمات عند مستوى معنوية 5% على الأكثر حسب اختبار ستودنت t وفisher F، وتبين إحصاء DW أن النموذج لا يحتوي على مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

خلاصة الفصل الثاني:

تطرقنا في هذا الفصل إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري وذلك من خلال دراسة شاملة لاقتصاد الجزائر خلال الفترة 1980-2014، حيث قمنا بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري حيث عرف عجزاً وفائضاً في بعض السنوات وذلك لعدة أسباب وكذلك انخفاض وزيادة في سعر الصرف الحقيقي، ومن أجل معرفة العلاقة بين كل من هذا الأخير ورصيد الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، قمنا بتقدير الدالة محل الدراسة بواسطة نموذج الانحدار الذي يستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية بين متغير تابع ومتغيرات أخرى مفسرة له، كما استخدمنا النماذج الغير خطية التي تعمل لتحسين التنبؤ الناتج عن النموذج الخطي كما أن نموذج الانحدار الذاتي AR يفسر القيمة الحالية للسلسلة بدلالة القيمة الماضية، إلا أن هذه النماذج في بعض الأحيان لا تساعدنا في تحديد المتغيرات المفسرة من المتغير المفسر وهذا ما يخلق مشكل بالغ الأهمية يتعلق بتحديد اتجاه السببية بين هذه المتغيرات، وفي هذا الإطار اقترح غرانجر اختبار يكشف لنا هذا الاتجاه بما يساعدنا كثيراً في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية ومن هنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات أي كلما زادت نسبة سعر الصرف الحقيقي بـ 10% كلما انخفضت قيمة الصادرات بـ 20%.
- كما أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والواردات أي كلما ارتفعت نسبة سعر الصرف الحقيقي بـ 10% كلما ارتفعت قيمة الواردات بـ 10% بمعنى أن هناك توازن بينهما.
- من خلال استخدامنا لمصفوفة الارتباط تبين لنا أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات وكذلك سعر الصرف الحقيقي والواردات قدرت على التوالي بـ -0.52، -0.41 وهي متوسطة إلى حد ما.
- أما بالنسبة للمعادلات الآنية وبالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين، فإن أي زيادة بوحدة واحدة لسعر الصرف الحقيقي فهذا يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزانية بحوالي 11 وحدة.

الملحق رقم (1)

Dependent Variable: RC Method: Least Squares Date: 02/22/16 Time: 10:18 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.82091	2.952890	5.357772	0.0000
TCR	-0.051186	0.013636	-3.753606	0.0007
R-squared	0.299208	Mean dependent var	6.336571	
Adjusted R-squared	0.277972	S.D. dependent var	10.63946	
S.E. of regression	9.040591	Akaike info criterion	7.296771	
Sum squared resid	2697.165	Schwarz criterion	7.385648	
Log likelihood	-125.6935	F-statistic	14.08956	
Durbin-Watson stat	0.723433	Prob(F-statistic)	0.000673	

الملحق رقم (2)

Dependent Variable: RC Method: Least Squares Date: 02/22/16 Time: 12:19 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.81265	3.543379	-3.051508	0.0045
1/TCR	2419.401	462.2332	5.234158	0.0000
R-squared	0.453610	Mean dependent var	6.336571	
Adjusted R-squared	0.437053	S.D. dependent var	10.63946	
S.E. of regression	7.982769	Akaike info criterion	7.047893	
Sum squared resid	2102.912	Schwarz criterion	7.136770	
Log likelihood	-121.3381	F-statistic	27.39641	
Durbin-Watson stat	0.933645	Prob(F-statistic)	0.000009	

الملحق رقم (3)

Dependent Variable: RC Method: Least Squares Date: 02/22/16 Time: 11:57 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	37.68344	8.547999	4.408452	0.0001
TCR	-0.296594	0.091868	-3.228474	0.0029
TCR^2	0.000503	0.000187	2.696387	0.0111
R-squared	0.428952	Mean dependent var		6.336571
Adjusted R-squared	0.393261	S.D. dependent var		10.63946
S.E. of regression	8.287443	Akaike info criterion		7.149176
Sum squared resid	2197.815	Schwarz criterion		7.282492
Log likelihood	-122.1106	F-statistic		12.01865
Durbin-Watson stat	0.943139	Prob(F-statistic)		0.000128

الملحق رقم (4)

Dependent Variable: RC Method: Least Squares Date: 02/22/16 Time: 12:18 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	67.66306	13.94142	4.853384	0.0000
LTCR	-12.10128	2.736151	-4.422738	0.0001
R-squared	0.372153	Mean dependent var		6.336571
Adjusted R-squared	0.353128	S.D. dependent var		10.63946
S.E. of regression	8.557145	Akaike info criterion		7.186856
Sum squared resid	2416.416	Schwarz criterion		7.275733
Log likelihood	-123.7700	F-statistic		19.56061
Durbin-Watson stat	0.805382	Prob(F-statistic)		0.000100

الملحق رقم (5)

Dependent Variable: LEX Method: Least Squares Date: 03/19/16 Time: 21:52 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.712379	0.949769	8.120269	0.0000
LTCR	-0.916956	0.186402	-4.919232	0.0000
R-squared	0.423065	Mean dependent var		3.065459
Adjusted R-squared	0.405582	S.D. dependent var		0.756126
S.E. of regression	0.582962	Akaike info criterion		1.814054
Sum squared resid	11.21486	Schwarz criterion		1.902931
Log likelihood	-29.74595	F-statistic		24.19884
Durbin-Watson stat	0.183155	Prob(F-statistic)		0.000023

الملحق رقم (6)

Dependent Variable: LEX Method: Least Squares Date: 03/19/16 Time: 22:09 Sample(adjusted): 1981 2014 Included observations: 34 after adjusting endpoints Convergence achieved after 18 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.447414	5.665080	0.961578	0.3437
LTCR	-0.115342	0.344474	-0.334836	0.7400
AR(1)	0.978301	0.059074	16.56067	0.0000
R-squared	0.911438	Mean dependent var		3.076887
Adjusted R-squared	0.905724	S.D. dependent var		0.764422
S.E. of regression	0.234711	Akaike info criterion		0.023171
Sum squared resid	1.707763	Schwarz criterion		0.157850
Log likelihood	2.606089	F-statistic		159.5189
Durbin-Watson stat	2.065508	Prob(F-statistic)		0.000000
Inverted AR Roots	.98			

الملحق رقم (7)

Dependent Variable: LIMP Method: Least Squares Date: 03/19/16 Time: 22:03 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	97.07294	23.96732	4.050221	0.0003
LTCR	-14.70888	4.703841	-3.126994	0.0037
R-squared	0.228577	Mean dependent var		22.53171
Adjusted R-squared	0.205201	S.D. dependent var		16.50109
S.E. of regression	14.71098	Akaike info criterion		8.270510
Sum squared resid	7141.622	Schwarz criterion		8.359387
Log likelihood	-142.7339	F-statistic		9.778093
Durbin-Watson stat	0.101378	Prob(F-statistic)		0.003674

الملحق رقم (8)

Dependent Variable: LIMP Method: Least Squares Date: 03/19/16 Time: 22:11 Sample(adjusted): 1981 2014 Included observations: 34 after adjusting endpoints Convergence achieved after 11 iterations				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-52.65063	44.99349	-1.170183	0.2508
LTCR	8.080774	5.102688	1.583631	0.1234
AR(1)	1.049680	0.037024	28.35102	0.0000
R-squared	0.955061	Mean dependent var		22.81647
Adjusted R-squared	0.952162	S.D. dependent var		16.66173
S.E. of regression	3.644251	Akaike info criterion		5.508276
Sum squared resid	411.6975	Schwarz criterion		5.642955
Log likelihood	-90.64069	F-statistic		329.4113
Durbin-Watson stat	1.743118	Prob(F-statistic)		0.000000
Inverted AR Roots	1.05	Estimated AR process is nonstationary		

الملحق رقم (9)

Dependent Variable: TCR Method: Least Squares Date: 04/20/16 Time: 11:30 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	339.5933	16.74672	20.27819	0.0000
RC	-0.648874	0.979084	-0.662736	0.5124
GDP	1.347621	0.230152	5.855348	0.0000
TREN	-14.74822	1.353823	-10.89376	0.0000
R-squared	0.858423	Mean dependent var	185.2923	
Adjusted R-squared	0.844722	S.D. dependent var	113.6989	
S.E. of regression	44.80345	Akaike info criterion	10.54966	
Sum squared resid	62227.83	Schwarz criterion	10.72741	
Log likelihood	-180.6190	F-statistic	62.65395	
Durbin-Watson stat	0.333902	Prob(F-statistic)	0.000000	

الملحق رقم (10)

Dependent Variable: LTCR Method: Least Squares Date: 04/20/16 Time: 13:37 Sample: 1980 2014 Included observations: 35				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.484496	0.280691	12.41401	0.0000
RC	-0.008484	0.003100	-2.736494	0.0102
LGDP	0.676576	0.077500	8.729981	0.0000
TREN	-0.070067	0.004217	-16.61611	0.0000
R-squared	0.938832	Mean dependent var	5.067768	
Adjusted R-squared	0.932912	S.D. dependent var	0.536351	
S.E. of regression	0.138922	Akaike info criterion	-1.002596	
Sum squared resid	0.598280	Schwarz criterion	-0.824842	
Log likelihood	21.54543	F-statistic	158.5993	
Durbin-Watson stat	0.454970	Prob(F-statistic)	0.000000	

محتوى الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
تشكر وعرفان	
الملخص	
الفهرس	III-I
قائمة الجداول والأشكال	.IV
المقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري	
تمهيد	07
المبحث الأول: لمحة حول سعر الصرف الحقيقي	08
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	08
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف	08
الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف	09
الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف	09
الفرع الرابع: أنواع سعر الصرف	10
المطلب الثاني: أساسيات حول سعر الصرف الحقيقي	11
الفرع الأول: تعريف سعر الصرف الحقيقي	11
الفرع الثاني: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الأخرى	12
الفرع الثالث: مقياس حساب واختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي	13
الفرع الرابع: سعر الصرف الحقيقي كنسبة من السلع القابلة للتجار	14
المطلب الثالث: آليات سعر الصرف الحقيقي	15
الفرع الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي	15
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي	16
الفرع الثالث: قاعدة سعر الصرف الحقيقي	18
المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري	19
المطلب الأول: لمحة حول ميزان المدفوعات	19
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات	19

20	الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
21	الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات
23	الفرع الرابع: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات
23	المطلب الثاني: عموميات حول الميزان التجاري
23	الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته
24	الفرع الثاني: الصادرات والواردات
25	الفرع الثالث: حالة العجز والفائض في الميزان التجاري
26	المطلب الثالث: التوازن في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه
26	الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري
27	الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري
28	الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري
30	المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري
30	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات
30	الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
32	الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات
33	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
33	الفرع الأول: منهج المرونة
37	الفرع الثاني: نظرية الاستيعاب
40	المطلب الثالث: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة والعوامل المؤثرة لنجاحها وفشلها
40	الفرع الأول: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة
42	الفرع الثاني: العوامل المحددة لنجاحها وفشلها
44	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول الأثر الكمي لتقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري	
46	تمهيد
47	المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطورات الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي في الجزائر
47	المطلب الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2014
50	المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي

52	المطلب الثالث: دراسة وصفية للمتغيرات (الصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي)
52	الفرع الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الصادرات
53	الفرع الثاني: دراسة وصفية لمتغير الواردات
54	الفرع الثالث: دراسة وصفية لمتغير سعر الصرف الحقيقي
56	المبحث الثاني: محاولة إيجاد أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات
56	المطلب الأول: محاولة تقدير النموذج الخطي البسيط
57	المطلب الثاني: محاولة تقدير النموذج الغير خطي بين متغيرات الدراسة
59	المطلب الثالث: تقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات
59	الفرع الأول: البحث عن أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات
60	الفرع الثاني: البحث عن أثر سعر الصرف الحقيقي على الواردات
61	الفرع الثالث: مصفوفة الارتباط
62	المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري باستخدام المعادلات الآنية
63	المطلب الأول: معايرة (تحسين) النموذج
64	المطلب الثاني: اختبار الآنية على النموذج
64	الفرع الأول: اختبار غرانجر لدراسة السببية
65	الفرع الثاني: اختبار تحديد هوسمان Housman
65	المطلب الثالث: طريقة التقدير
66	الفرع الأول: مرحلة تمييز النموذج
67	الفرع الثاني: التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين
68	الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي والإحصائي
69	خلاصة الفصل الثاني
71	الخاتمة
76	قائمة المراجع
81	قائمة الملاحق

العنوان: أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)
الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة لموضوع أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين تغير سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2014).

ولتحقيق هذا الهدف حاولنا تقدير نموذج غير خطي بين كل من سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، إلا أن هذا النموذج عانى من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك بسبب وجود قيم سالبة للميزان التجاري، وبهذا فضلنا تقسيم رصيد الميزانية إلى متغيرين (صادرات وواردات) ومحاولة إيجاد من جديد أثر سعر الصرف الحقيقي على كل من الصادرات والواردات، واستخلصنا في الأخير أن هناك علاقة عكسية بين الصادرات وسعر الصرف الحقيقي كما توجد علاقة طردية بين هذا الأخير والواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الحقيقي، الصادرات، الواردات، الأثر الكمي، نماذج قياسية.

Titre: L'impact des fluctuations du taux de change réel sur la balance commerciale en Algérie au cours de la période (1980-2014)

Résumé:

Nous avons discuté dans cette étude au sujet de l'impact des fluctuations du taux de change réel sur la balance commerciale en Algérie, à travers l'engagement d'examiner la relation entre la variation du taux de change réel et la balance commerciale sur le plan théorique, puis essayer de le déposer sur la réalité de l'économie algérienne au cours de la période (1980-2014).

Pour atteindre cet objectif, nous avons essayé d'estimer le modèle est écrit entre chacun de la balance commerciale réelle, taux de change, mais que le modèle souffert de l'auto corrélation des erreurs dues à la présence de valeurs négatives de la balance commerciale, nous avons donc préféré répartir le solde budgétaire pour les deux variables (exportations et importations) et essayer de trouver un nouvel effet le taux de change réel sur les exportations et les importations, et extrait dans enfin qu'il existe une relation inverse entre les exportations et le taux de change réel et il existe une corrélation directe entre ce dernier et les importations.

Mots clés: taux de change réel, les exportations, les importations, l'impact quantitative, étude économétrique.

الخاتمة:

عرف الإنسان التبادل التجاري منذ القدم واعتمد عليه لإشباع حاجاته، وتطور هذا التبادل حتى صار يتم بين الدول، ولهذا اهتم الكثير من المفكرين بهذه الظاهرة الاقتصادية وقاموا بدراساتها وفق أسس علمية وتوصلوا إلى العديد من النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري بين الدول، وكما يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات والتي يتم التعبير عنها بالميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، حيث أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية.

قمنا في هذه الدراسة وضع حلول وفتح مجال واسع للنقاش حول موضوع أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري من خلال دراسة حالة الجزائر واعتمدنا على منهجية مكنتنا من تحديد مواضيع التحليل ومحاولة علاج

حيث تناولنا في الفصل الأول من الدراسة إلى أن أسعار الصرف بأنواعها تساهم كثيراً في توسيع الأسواق الدولية، فهي تهدد كعنصر في تسيير التجارة الخارجية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية، ويعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، بالإضافة إلى تحليلنا لسياسة تخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في الميزان التجاري وذلك من خلال منهج المرونات ومنهج الاستيعاب اللذان يعملان على تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري.

أما في الفصل الثاني بما إن قطاع التجارة الخارجية الجزائري يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية وذلك استناداً إلى عدة مؤشرات أهمها أن الجزائر دولة بترولية، حيث يعتمد الدخل القومي على حصيلة الصادرات البترولية بشكل أساسي بالإضافة إلى ما يكملها من صادرات سلعية، حيث قمنا بتحليل تطور الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الحقيقي، ومن أجل معرفة العلاقة بين كل من هذا الأخير ورصيد الميزان التجاري (الصادرات والواردات)، قمنا بتقدير الدالة محل الدراسة بواسطة نموذج الانحدار الذي يعمل على تحديد العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إلا أنه يعاني في بعض الأحيان في تحديد اتجاه السببية بين هذه المتغيرات لهذا السبب قمنا باقتراح اختبار غرانجر الذي يكشف لنا الاتجاه الذي كثيراً ما يساعد في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية.

اختبار صحة أو خطأ الفرضيات:

- 1- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، فالتحرير التجاري يؤدي إلى حركة قوية من العملات، من خلال زيادة أكبر في الواردات وهذا يمكن أن يزيد أو ينقص سعر الصرف الحقيقي.
- 2- **الفرضية الثانية:** أما فيما يخص هذه الفرضية فقد أثبتت صحتها، فتخفيض قيمة العملة في المدى القصير يؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري وذلك بسبب التخلف عن معرفة السوق وتغير شروط المنافسة، أما في المدى الطويل فيميل الميزان التجاري نحو التحسن نتيجة لأثر الحجم حيث تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات فيتحسن الميزان التجاري ويرتفع إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض، ولإنجاح هذه السياسة يجب استخدام منهج المرونات الذي يعتمد على مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات، بحيث يجب أن تكون مرونة الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الوحدة وكلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وازدادت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة كلما أمكن لسياسة تخفيض قيمة العملة أن تحقق نجاحاً أكبر في تحسين الميزان التجاري .
- 3- **الفرضية الثالثة:** أكدت صحتها، حيث واصل الميزان التجاري تحقيقه للفائض إلا أن هذا الفائض لاحظ تراجع حاد في سنة 2009 بسبب انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فقد عرف استقراراً نسبياً طيلة هذه الفترة إلا أنه لاحظ تراجع 1986-1992 بسبب التدهور الكبير الذي شهدته مباشرة عقب أزمة 1986 من خلال السقوط الحر لأسعار البترول.

النتائج:

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري إلى ما يلي:

- ✓ مدى أهمية سعر الصرف الحقيقي في قياس القدرة التنافسية للبلد، فالزيادة في قيمته تعني زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في حين أن انخفاض في قيمته يعني ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.
- ✓ يتأثر سعر الصرف الحقيقي بمجموعة كبيرة من العوامل التي تجعله يتعرض إلى تقلبات قد تجعله غير مستقر.
- ✓ تعتبر السياسة المالية والتجارية من أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي وذلك كما سبق الإشارة في الفصل الأول من البحث.

✓ الميزان التجاري يعتبر من أهم أقسام ميزان المدفوعات فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية.

✓ كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية.

من خلال دراستنا وجدنا أن أسلوب المرونات لما رثال ليرنر ينص على أن المرونة السعريّة للصادرات والواردات إذا كانت أكبر من الواحد فهذا سيؤثر إيجابيا على عملية التخفيض.

الميزان التجاري غير مرّن بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي وهذا يدل على أن تخفيض العملة له أثر إيجابي في تحسين وضعيّة الميزان التجاري.

بينت الدراسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض قيمة العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود المفروضة على المستوردات وتشجيع الصادرات من غير المحروقات وإنماء الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي.

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات الغاز والبتروّل، يجعل منها رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للبتروّل.

الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار البتروّل، وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

اعتمدنا من خلال دراستنا على برنامج EViews لتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري.

تبين لنا من خلال دراستنا أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات، حيث أن 91% من تغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في الصادرات.

كما توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والواردات، حيث أن 95% من تغيرات سعر الصرف الحقيقي تؤثر في الواردات.

التوصيات:

الاستفادة من نتائج البحث العلمي على أرض الواقع، لأن ذلك أهم رهان من أجل تطبيق القطاع الصناعي والزراعي للوصول إلى اقتصاد غير نفطي.

ضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير.

انتهاج سياسة لتقييم أسعار النفط من خلال مجموعة من العملات الدولية المستقرة بدلاً من التسعير فقط بالدولار.

ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي، وكذا مجموعة من الدراسات المسبقة لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجاحها ومدى توافرها في الاقتصاد المطبق لها من أجل الوصول إلى الآثار الإيجابية الحقيقية المتوخاة منها.

كما ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.

كما وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحويل من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.

آفاق الدراسة:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من نقص المراجع وتفرقها، وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها، وكثرة المصطلحات المتعددة فان هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، وهذا يفتح النقاش لدراسة عدة مواضيع تكمل هذا الموضوع، نذكر من بينها ما يلي:

كما أثر الديون الخارجية على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر.

كما أثر تقلبات أسعار البترول على التجارة الخارجية.

كما أثر تغير أسعار النفط على تغير أسعار الصرف الحقيقي في الجزائر باستعمال المعادلات الآنية للفترة (1970-2015).

تمهيد:

يحتل سعر صرف حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي. وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار التي يتركها تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة. فغالماً ما يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لدولة ما إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها، الأمر الذي قد يترتب عليه انخفاض صادراتها إلى الأسواق الخارجية. وبالمقابل يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية لتلك الدولة إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع المستوردة إليها، وبالتالي زيادة الطلب المحلي عليها، الأمر الذي ينعكس على شكل عجز في ميزانها التجاري، على تحديد البحث في جدوى استخدام سعر الصرف كأداة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات. وأصبحت محل تحليل الوسائل التقليدية المتمثلة في فرض القيود الكمية والجمركية على المستوردات وإتباع السياسات التجارية لحفز الصادرات. وتعد سياسة تخفيض العملة إحدى النصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من احتلال في صافي ميزان مدفوعاتها. ومن أجل تحليل أثر تغير سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر، سيتم التركيز على الميزان التجاري الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات ومدى تأثيره بسياسات الدولة الوطنية التي تنتمي إلى نظام الصرف العائم. حيث ينقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث كما يلي:

❖ المبحث الأول: لمحة حول سعر الصرف الحقيقي.

❖ المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري.

❖ المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري.

المبحث الأول: لمحة حول سعر الصرف الحقيقي

يعتبر سعر الصرف أحد المقومات التي تقوم عليها التجارة الخارجية لتسوية المدفوعات الدولية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند قيام علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الدول مع دول تعمل خارجها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

نظراً لأهمية سعر الصرف على الاقتصاد فهذا يؤدي بنا حول طرح تساؤلات حول سعر الصرف وأهميته ووظائفه وأنواعه.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.¹

ويقصد به نسبة التبادل بين وحدة النقدية الأجنبية ووحدة النقد الوطنية وبمعنى أدق سعر الصرف هو سعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى.²

وسعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمناً لها. فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.³

وكذلك هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، وفي الواقع هناك طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير الغير مباشر.⁴

فالتسعير المباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا، في المركز المالي بلندن، حيث يقاس الأورو كما يلي:

1 أورو = 122.600 دينار جزائري.

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية العامة، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 43.

² محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2004، ص: 17.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 244.

⁴ الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 96.

أما التسعير الغير مباشر، فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر، ففي الجزائر يقاس الدولار بعدد من الوحدات من الدينار كالتالي: 1 دولار أمريكي = 110.413 دينار جزائري.

الفرع الثاني: أهمية سعر الصرف

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دوراً بارزاً في قدرة الاقتصاد التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا استخدم كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرضي وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدول وما يترتب عن ذلك من تحقق نتائج توسعية في مجال الإنتاج، العمالة والنمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذا استخدم بشكل سيء وغير مرضي يؤدي إلى ازدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من انعكاسات انكماشية على الاقتصاد في كامل جوانبه.¹

الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف

لأسعار الصرف عدة وظائف نذكر من بينها ما يلي:²

1-وظيفة قياسية: حيث يوفر للمنتجين المحليين وسيلة لقياس ومقارنة الأسعار المحلية بالنسبة لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمي.

2-وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

¹ الزهرة بن بركة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007)، ص: 3.

² عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغيراية، 2010-2011)، ص: 47.

3-وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

الفرع الرابع: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف أشكال متعددة نذكر من بينها:

1-سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما. ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية.¹

2-سعر الصرف الحقيقي: هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، فهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم في عملية اتخاذ القرارات وستتطرق إليه في المطلب الثاني بتوسع باعتباره محور الدراسة.

3-سعر الصرف التوازني: هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني. ولهذا فإنه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن ثم تفسير مجراه. ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.²

4-سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية...الخ. ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات

¹ بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية، ص: 1.

² محمد بن بوزيان والطاهر زياتي، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقه الخروية الطابق الأول، البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.

إن حدوث أي تغيير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي إلى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية، فقد يرتفع الدولار مقارنة بالمارك الألماني وتنخفض قيمته بدلالة الأورو، ويبقى ثابتاً بالنسبة للين الياباني، فيأتي سعر الصرف الفعلي ليقاس متوسط التغيرات التي حدثت في قيمة الدولار.¹

المطلب الثاني: أساسيات حول سعر الصرف الحقيقي

يرتبط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاث أسواق هي: سوق السلع، سوق الأصول، وسوق عوامل الإنتاج، فالسلع إما أن يتاجر بها أو لا يتاجر بها أي لا تدخل في التجارة الخارجية أي أن سوق السلع تنقسم إلى سوق محلي وسوق عالمي يتم التعامل فيهما بأسعار مختلفة يربط بينهما سعر الصرف، ويمكن تعريف العلاقة بين السوق المحلي والسوق العالمي بسعر صرف حقيقي.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف الحقيقي TCR

يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية أو يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:²

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية})$$

كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً مشتركة.³

لنفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو P وفي البلد الأجنبي P* و E هو سعر الصرف الاسمي، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:⁴

$$TCR = P E / P^*$$

¹ بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011)، ص: 3.

² مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2005)، ص: 4.

³ Xiang Ming Li; "Trade Liberalization and Real Exchange Rate Movement "; N°(3); VOL.(15), 2004, P556.

⁴ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، (مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011-2012)، ص: 32.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ويمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي يعرف على أنه نسبة الأسعار النسبية المحلية للسلع الداخلة في التجارة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة وهو الأكثر شيوعاً من حيث القبول والاستخدام.

ومنه يربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية لأسعار وسعر الصرف الاسمي وبحسب وفق الصيغة الآتية:

$$TCR = P / EP^* \text{ أو بصيغة أخرى } TCR = EP^* / P$$

حيث أن:

P المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي.

P^* المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأجنبي.

E سعر الصرف الاسمي في الاقتصاد الأجنبي.

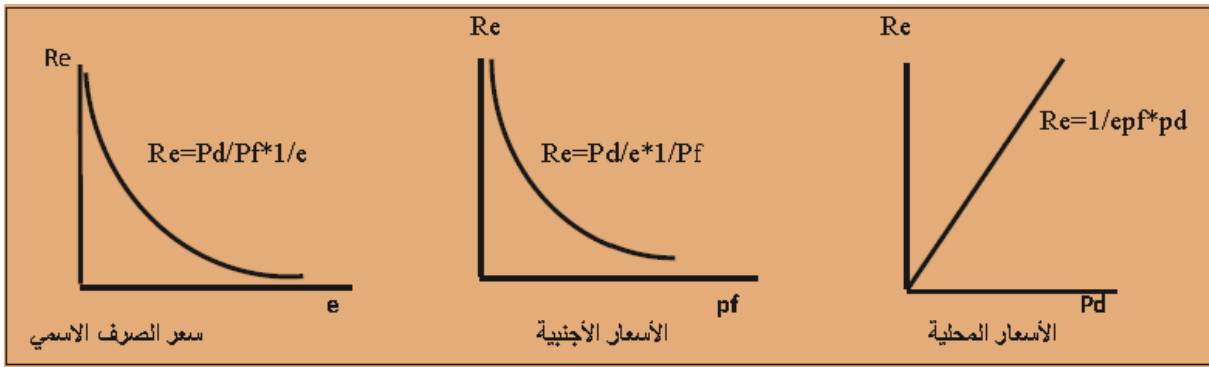
TCR سعر الصرف الحقيقي.

الفرع الثاني: العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الأخرى

1- العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والأسعار الأجنبية والأسعار المحلية: إن

العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين المستوى العام للأسعار الأجنبية وطرديّة مع المستوى العام للأسعار المحلية ويمكن توضيح ذلك بالأشكال البيانية الثلاثة الآتية:

الشكل رقم (01-01): يوضح العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و الأسعار الأخرى



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط:1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:28.

وعادةً يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة

للقيمة الأصلية لخط أساس معين وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف

حقيقي مرّن، وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف لقيمتها الحقيقية

فإن تكيف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافاً كبيراً عما يحدث في ظل سعر

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

الصرف الثابت. إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم ويفضي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسبباً تدهوراً في موقف ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وإلى جانب ذلك فإنه يعد عاملاً محفزاً للمضاربة وتوليد ضغطاً إضافياً على العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال مما قد يحدث انهياراً في قيمتها، فضلاً عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع نحو زيادة معدلات البطالة من قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير المتاجر بها والذي يفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد برمته. ويمكن أن ينظر إلى سعر الصرف الحقيقي من خلال سعر الصرف الفعّال الاسمي وسعر الصرف الفعّال الحقيقي.¹

2- علاقة سعر الصرف الحقيقي والقدرة التنافسية: إن القدرة التنافسية ببساطة مؤشر لكفاءة الإنتاج في الاقتصاد المعني، حيث ترتبط المنافسة الدولية بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي الذي يبين عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية كونه يساوي نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية وكما يلي:²

$$TCR = pd / e.pw$$

إذ أن:

TCR سعر الصرف الحقيقي.

Pd سعر السلعة في السوق المحلية بالعملة المحلية.

e.pw سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية.

فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي ($TCR > 1$) فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلعة المحلية، وهذا يعني انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة. أما في حالة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ($TCR < 1$) فإن ذلك يرفع من قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة الدولية. وتنعدم المنافسة في حالة تساوي سعر السلعة محلياً وعالمياً بعملة واحدة (في حالة ثبات العوامل الأخرى). أي عندما يكون سعر الصرف الحقيقي مساوياً للواحد ($TCR = 1$).

الفرع الثالث: مقياس حساب واختيار مؤشر سعر الصرف الحقيقي

1- تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، أول هذه المقاييس هو المقياس الذي يعتمد على مؤشر المستوى العام للأسعار أما المقياس الثاني فيعتمد على قانون السعر الواحد المستخدم في نظرية تعادل

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 27-29.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 237-239.

القوى الشرائية إذ يعتبر أن سعر الصرف الحقيقي هو نسبة سعر السلع القابلة للتاجر إلى السلع غير القابلة للتاجر، والمقياس الثالث، يعتمد على قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار.

2- إن اختيار مؤشر أسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، أما مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط، ولكن هو أكثر توفراً وينشر بصفة عادية، أما بغض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة أنه لا يصلح لقياس القوة الشرائية للدول ذات معدلات تضخم عالية.

3- سعر الصرف الحقيقي محبوب كمؤشر أسعار ولدى فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي، وفي سنة الأساس واحد، ولذلك فإن مستواه عند التغير لكي يعطي مؤشر اتج سعر الصرف الحقيقي. أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، أي انخفاض في TCR يعتبر تحسناً حقيقياً أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في TCR، ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.¹

الفرع الرابع: سعر الصرف الحقيقي كنسبة من السلع القابلة للتاجر

يعتبر سعر الصرف الحقيقي أيضاً كنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتاجر وأسعار السلع القابلة للتاجر، إذا رمزنا للسلع غير القابلة للتاجر بـ P^N والسلع القابلة للتاجر بـ P^E يعطى سعر الصرف الحقيقي بالعلاقة التالية:²

$$TCR = P^N / P^E$$

حيث أنه تحت ضغط المنافسة الدولية، السعر المحلي للسلع القابلة للتاجر P^E سوف يقترب من السعر الأجنبي للسلع القابلة للتاجر P^E معبر عنه بنفس العملة أي: $e P^E = P^E$ وهذا ما ينص عليه قانون وحدة السعر. ففي دولة صغيرة ليس لاقتصادها تأثير على الأسعار العالمية حيث يمكنها أن تأخذ P^E كمتغير لحساب سعر الصرف الحقيقي. مما يسمح بتمثيل TCR بالعلاقة التالية:

$$TCR = e P^N / P^E$$

تمثل النسبة $TCR = P^N / P^E$ أسعار نوعين من السلع المنتجة محلياً. حيث نقيس كمية السلع القابلة للتاجر التي يجب أن نبادلها بوحدة من السلع غير القابلة للتاجر، في هذه الحالة نستطيع القول أنه إذا كانت هناك زيادة في أسعار السلع غير القابلة للتاجر بالنسبة للسلع القابلة للتاجر، فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع.

¹ بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقد-بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013-2014)، ص: 205.

² باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013-2014)، ص: 7.

المطلب الثالث: آليات سعر الصرف الحقيقي

نظراً لأهمية سعر الصرف الحقيقي في المعاملات والذي بدوره يستند على مجموعة من الآليات، من أهمها نذكر ما يلي.

الفرع الأول: محددات سعر الصرف الحقيقي

يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً هاماً في تقييم الوضع الخارجي، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية وكلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه كلما خل بالوضع الخارجي و يمكن تفسير زيادة التقدير الحقيقي لسعر الصرف من الناحية النظرية بالعوامل الأساسية التالية:¹

1- الإنفاق الحكومي: يرمز له غالباً بالرمز G ويتوقف تأثير الإنفاق الحكومي على نوعية السلع والخدمات ما إذا كانت تتكون من السلع القابلة وغير القابلة للتداول، على وجه الخصوص، إذا افتضنا أن الإنفاق يتمثل في الاستهلاك الحكومي على السلع القابلة للتداول، ستؤثر هذه الزيادة في الاستهلاك سلباً على الطلب في قطاع السلع غير القابلة للتداول دولياً، هذا سوف يسبب زيادة في الأسعار النسبية، وبالتالي ارتفاع ترمين (السعر) الحقيقي لسعر الصرف TCR.

2- تراكم الأصول المالية الأجنبية وتدفقات رأس المال: تتحقق عموماً تدفقات رأس المال في شكل استثمارات المحفظة أو الاستثمار الأجنبي المباشر IDE، التي تمثل وفقاً لعدة اقتصاديين مؤشر الذي يقيس حالة الوضع الخارجي هو أيضاً حسب نفس الاقتصاديين، هو مؤشر بديل لقياس درجة التكامل المالي الدولي، وهكذا فإن تأثير صافي الأصول الأجنبية هو ثراء هذا بدوره يؤثر على الطلب المحلي، وبالتالي امتلاك أصول مالية أجنبية صافية كبيرة (أو ثروة كبيرة) يؤدي عموماً إلى ارتفاع الطلب على السلع هذا الأخير لقي ضغطاً تضخمي على أسعار السلع غير القابلة للتداول، وبالتالي يساعد على تخفيض الأسعار النسبية للسلع القابلة للتداول، ملم يؤدي إلى ترمين حقيقي لسعر الصرف.

3- تأثير الانفتاح التجاري: الانفتاح المتزايد المعبر عنه بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB يؤدي إلى حركة قوية من العملات، يؤثر هذا المستوى من الانفتاح على البلدان النامية، من خلال زيادة أكبر في الواردات، وهكذا يمكن أن يزيد أو ينقص سعر الصرف الحقيقي.

4- التقدم التقني: إن الإنتاجية العالية الموافقة للانخفاض في التكلفة النسبية للإنتاج والأسعار النسبية لهذه السلع المقارنة بأسعار السلع غير القابلة للتداول، ويؤدي إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي، ومع ذلك يبين إدواردز 1989

¹ بلحشر عائشة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 206، 207.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

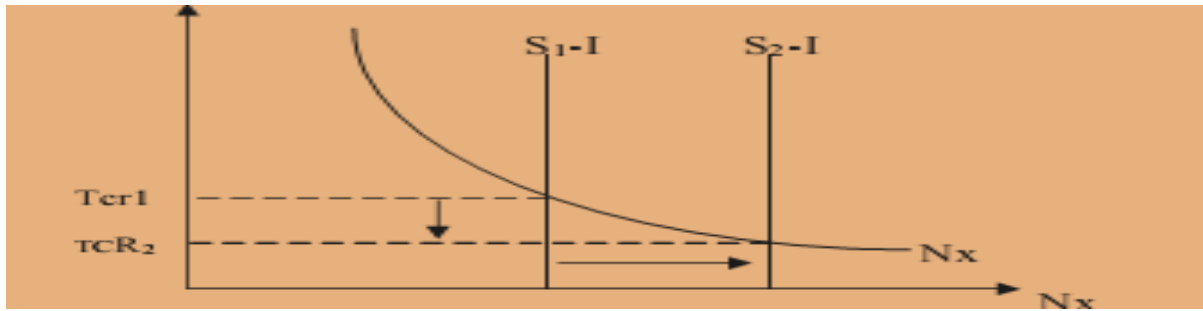
أن أثر تغيير التطور التكنولوجي على سعر الصرف الحقيقي يعتمد على مدى تأثيره على القطاعات المختلفة للاقتصاد، والواقع أن التقدم التقني قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي، إلا إذا كان أثر زيادة العرض المحلي يفوق زيادة الطلب يتوقف هذا على مدى استفادة الجهاز الإنتاجي من التقدم التقني.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي

يتأثر سعر الصرف الحقيقي بالعوامل التي تتأثر بها كل من دالة الادخار، الاستثمار وصافي الصادرات ونلخصها كما يلي:¹

1- السياسة المالية وأثرها على سعر الصرف الحقيقي: إن الادخار يتأثر بالسياسة المالية فيتأثر بالنفقات العامة أو الضرائب وعليه فإن أي تغيير في هذين المقدارين ينقل منحني العرض إلى وضع جديد فالتخفيض من النفقات العامة يرفع من الادخار الوطني ومن ثم ينتقل منحني عرض العملة إلى اليمين ويزداد ذلك انخفاض سعر الصرف وزيادة صافي الصادرات (الطلب على العملة) كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): يوضح أثر السياسة المالية على سعر الصرف الحقيقي.



المصدر: باريك مراد، باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013-2014)، ص ص: 13.

2- السياسة المالية وأثرها على منحني الاستثمار: إن الاستثمار الداخلي يتوقف على سعر الفائدة العالمي وهذا الأخير يتوقف على السياسات المالية للدول الكبرى، فإذا زاد الادخار العالمي نتيجة تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب لإحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر الفائدة العالمي يقلص ويزداد ذلك زيادة الاستثمار المحلي عن كل مستوى من مستويات سعر الصرف ومن ثم انتقال منحني عرض العملة إلى اليسار ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وانخفاض صافي الصادرات أو الطلب على العملة.

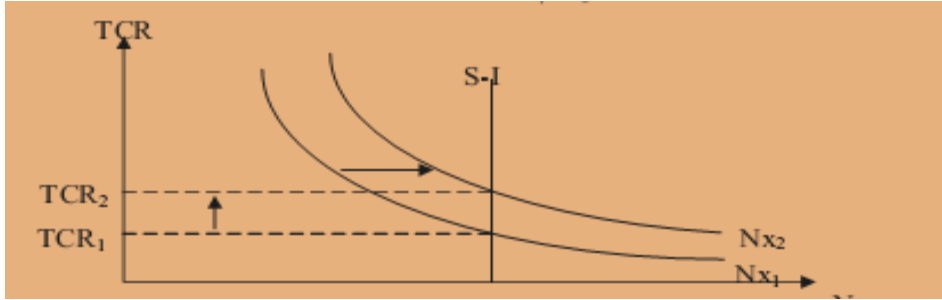
3- السياسات التجارية وأثرها على صافي الصادرات : إن الهدف من السياسات التجارية هو التأثير على كل من مستوى الصادرات والواردات وعادة ما تتخذ هذه الإجراءات لحماية المؤسسات الوطنية من المنافسة الأجنبية ويكون ذلك إما بفرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية أو تحديد الكميات من السلع والخدمات المستوردة فلو

¹ باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13، 14.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

فرضت الحكومة على سبيل المثال رسوماً جمركية عاليةً مثلاً على السلع المستوردة فإن الواردات تنخفض ومن ثم يرتفع مستوى صافي الصادرات ويترتب على ذلك انتقال منحني صافي الصادرات إلى اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف، وعلى الرغم من ارتفاع هذا الأخير فإن مستوى العملة الوطنية المطلوبة من طرف الأجانب تبقى على ما هي عليه لأن سعر الصرف لا يؤثر لا على الادخار ولا على مستوى الاستثمار وبالتالي لا يؤثر على مستوى عرض العملة التي تتأثر كما قلنا بالسياسة المالية الداخلية والخارجية والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03-01): يوضح أثر السياسة التجارية على صافي الصادرات



المصدر: باريك مراد، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

يمكن استنتاج من خلال العوامل المؤثرة في سعر الصرف الحقيقي، العوامل التي تؤثر في سعر الصرف الاسمي بكتابة علاقة سعر الصرف الاسمي بدلالة سعر الصرف الحقيقي:¹

$$TCR = eP / P^* \Rightarrow TCR = P^* / P$$

حيث أن e يمثل عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة المحلية.

من العلاقة أعلاه يتبين أن سعر الصرف الاسمي e يتوقف على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار محلياً P وخارجياً P^* فيما يؤثر في TCR ويؤثر في e ومن بين هذه المؤثرات السياسة المالية والسياسة التجارية، إضافة إلى ما سبق فإن سعر الصرف الاسمي يتأثر بالمستوى العام للأسعار داخلياً وخارجياً، وكما نعلم أن الأسعار تتأثر بشكل كبير بالسياسة النقدية وعليه يمكن القول أن سعر الصرف يتأثر بالسياسة النقدية إضافة إلى السياسات الأخرى.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفرع الثالث: قاعدة سعر الصرف الحقيقي

كأسلوب لمنع تدهور القدرة التنافسية، تم إتباع قاعدة سعر الصرف الحقيقي، والتي بمقتضاها يعدل سعر الصرف الاسمي آلياً وباستمرار على ضوء أي تغير في مستوى الأسعار المحلية، بالقياس إلى مستوى الأسعار الأجنبية بغرض إبقاء سعر الصرف الحقيقي قريباً من مستواه التوازني. سنحاول تقييم هذه القاعدة من خلال الجدول التالي:¹

الجدول رقم (01-01): يوضح المزايا والعيوب قاعدة الصرف الحقيقي

المزايا	العيوب
• الحد من ظهور انحرافات كبيرة وقابلة للاستمرار في الأسعار النسبية، وبالتالي من ظهور الاختلال الخارجي. • يسمح التعديل المستمر بنسب صغيرة نسبياً في سعر الصرف الاسمي بالحفاظ على سعر الصرف الحقيقي عند المستوى المناسب دون الحاجة إلى فرض تكاليف تصحيح على الاقتصاد. • تشكل قاعدة سعر الصرف الحقيقي أداة لتثبيت التوقعات، من حيث استفادة المشاركين في السوق من المعلومات المتعلقة بالتطورات المحتملة في الأسعار النسبية بما يمكنهم من تجنب اتخاذ قرارات لا تستند إلى أسس سليمة في مجال الإنتاج.	• مخاطر الخطأ في تحديد مستوى التوازن السليم في سعر الصرف الحقيقي قد ينجم عنه مشاكل خطيرة. • لا تشكل الصدمات ذات الطبيعة المؤقتة التي يرجع أن ينقلب مسارها خطراً كبيراً على قاعدة سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي ليس هناك ضرورة للتعديل. • من الممكن لقواعد سعر الصرف الحقيقي أن تخل باستقرار الأسعار إذا كان هدف سعر الصرف الحقيقي محدداً عند مستوى يقل بقدر كبير عن مستوى التوازن. • نظراً لتواتر وشدة الصدمات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها البلدان النامية بالإضافة إلى نقص البيانات الكمية المتاحة حالياً فيما يتعلق بتحديد مستويات توازن لأسعار الصرف الحقيقية، فقد تنطوي محاولة تحقيق أهداف لسعر الصرف الحقيقي على مخاطرة بارتفاع التضخم واختلال الاستقرار للاقتصاد الكلي.

المصدر: أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط: 4، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،

2013، ص: 66.

¹ أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، ط: 4، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص: 65، 66.

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى "ميزان المدفوعات" وغالباً ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة حول ميزان المدفوعات

هناك علاقات بين الدولة والخارج لا تقتصر على تبادل السلع المادية وإنما تمتد إلى تبادل الخدمات والاستثمارات وغيرها، حيث تعكس جميع هذه العلاقات بين الدولة والخارج ما يعرف بميزان المدفوعات، وفيما يلي سنتطرق إلى مفهومه وأهميته ومكوناته ووظائفه.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لجميع معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة.¹ ويقصد بميزان مدفوعات دولة معينة بيان يسجل جميع العمليات التي تمت بين المقيمين في تلك الدولة وغير مقيمين بها خلال فترة معينة من الزمن وغالباً ما تكون سنة.² والمعروف أن العلاقات الاقتصادية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين الدول وبقية دول العالم مثل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وطويلة الأجل وغيرها من المعاملات. كما أنه واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبين كم من السلع والخدمات التي يقوم بتصديرها واستيرادها وما إذا كان البلد يقترض من أو يقرض أموال إلى بقية العالم، علاوة على أن إحصاءات ميزان المدفوعات توضح ما إذا كانت السلطات النقدية المركزية (عادة البنك المركزي) قد أضافت إلى أو خفضت من احتياطياتها من العملة الأجنبية.³

وهناك تفرقة بين كل من ميزان المدفوعات الحسابي وميزان المدفوعات السوقي، فالأول يركز النظر على تدوين المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما في حين إن الثاني يعطي اهتمامه لتدوين هذه المعاملات في لحظة معينة ولتكن اللحظة الجارية، وهو ما جعلنا نربطه بحالة التوازن في سوق الصرف الأجنبي.

¹ محمد رضا علي العدل، الاقتصاد الدولي، ط: 4، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998، ص: 123.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص: 80.

³ ميرا ندا زغلول رزق، التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010، ص: 63، 64.

ويطلق على ميزان المدفوعات بالمفهوم الثاني أيضا "ميزان المدفوعات السوقي المستقل" الذي يناضل التوازن الاقتصادي بصفة عامة لهذا فإن التوازن أو عدم التوازن في ميزان المدفوعات السوقي المستقل يقابل التوازن أو عدم التوازن المستقل في سوق الصرف الأجنبي.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بأن اهتمام ميزان المدفوعات ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية وأما المعاملات الاقتصادية الداخلية تكون بين المقيمين في نفس البلد، باعتبار أن ميزان المدفوعات هو بمثابة سجل موجز لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات الوضعية الاقتصادية للدولة من حيث مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فالتسجيل في ميزان المدفوعات يعد مسألة ذات أهمية وذلك للأسباب التالية:²

1- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي والمنتجات بما فيها العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف..... الخ.

2- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنية الاقتصادية للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة الاحتياج في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر (البلد).

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط: 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص ص: 77، 78.

² عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 2002، ص: 115.

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

جرت العادة إلى تقسيم ميزان المدفوعات على أقسام مستقلة يضم كل منها مميزات من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المشابهة أو المقارنة في أهدافها ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ التقسيم الاسمي لتمييزه بالوضوح والمنطقية.

1- الحساب الجاري: يخصص هذا الحساب في ميزان المدفوعات لتسجيل المعاملات التجارية من السلع (الميزان التجاري) والخدمات المتبادلة بين الدول وغيرها من الدول الأخرى، وكذلك التحويلات التي تتم من جانب واحد في الفترة المحددة التي يعتد بها الميزان.¹ والبنود المعتادة التي نجدتها في هذا الحساب هي على النحو التالي:

أ- الميزان التجاري: يسمى ميزان التجارة المنظورة وسوف نتطرق إليه في المطلب الموالي.

ب- ميزان الخدمات: وهو ميزان التجارة الغير منظورة ويشمل الصادرات والواردات التجارية وغير تجارية التي لا يمكن رؤيتها من قبل الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك. وهو لذلك يسجل الإستلامات لقاء القيام ببيع الخدمات والتي تدعى بالصادرات غير منظورة مقابل المدفوعات التي تنفق لغرض شراء الخدمات والتي تدعى بالواردات غير منظورة. ويتضمن هذا الميزان الخدمات الرئيسية الآتية:²

- خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات والمتسلمات الناجمة عن نقل المسافرين والسلع عبر الخطوط البرية والجوية والبحرية وكذلك رسوم الموانئ ونفقات إصلاح السفن والطائرات ورسوم العبور.....
- نفقات السفر: وتشمل المدفوعات والإستلامات التي يقوم بها المسافرون الأجانب والمواطنون المقيمون أثناء سفرهم خارج أوطانهم.
- خدمات التأمين والمصارف: وتشمل المدفوعات الدولية الخاصة بالتأمين على النقل السلع والأشخاص ضد الحوادث بالإضافة إلى زيادة نشاط المصارف لتشمل حدود دول أخرى.
- الدخل من الاستثمارات الأجنبية: وتحتوي على الدخل الناجم عن الاستثمارات الوطنية في الخارج كاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، وكذلك الفوائد المستلمة من القروض الممنوحة للأجانب والدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية.
- النفقات الحكومية: وتتضمن النفقات الحكومية في الخارج كنفقات اشتراك البلد في المؤسسات الدولية وفي المؤتمرات العالمية ونفقات أعضاء الهيئات الدبلوماسية في الخارج والنفقات السياسية والحربية وتعد صادرات وواردات الخدمات الغير منظورة عنصراً مهماً ومؤثراً على سوق الصرف الأجنبي.

¹ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات، ط: 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية: 2007، ص: 353.

² هيل عجمي جميل الجنباني، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، ط: 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 30، 31.

ج- حساب التحويلات من طرف واحد: يقوم هذا الميزان بتسجيل كافة التحويلات من جانب واحد سواء، كانت مالية أو على شكل سلع والتي تحدث بين الدول والأشخاص دون أن يترتب عليها مدفوعات مقابلة من قبل الطرف الآخر. وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة كما يلي:¹

- التحويلات الحكومية: تشمل العمليات والتعويضات والمساعدات النقدية أو العينية المقدمة والمستلمة بين الحكومات كتعويضات الحروب التي تدفعها الدول المنهزمة في العمليات العسكرية.
- التحويلات الخاصة: تشمل قيام الأفراد والشركات والهيئات الخاصة بتقديم الهبات والإعانات والتبرعات نقدية أو حقيقة إلى أفراد وهيئات خاصة ولكن مقيمة في دول أخرى دون مقابل مثل المساعدات التي تقدمها الجمعيات الدينية والخيرية كهيئة الصليب الأحمر الذي يرسل مساعدات إنسانية لمنكوبين الحوادث وكذلك قيام المهاجرين بتحويل جزء من دخولهم إلى ذويهم في ميزان الحساب الجاري ورافداً في تكوين الدخل القومي القابل للتصرف.

2- حساب رأس المال (العمليات الرأس مالية): ويقيد في الجانب الدائن منه رؤوس الأموال المستوردة كالاستثمارات أو القروض الخارجية الخاصة والحكومية وهي متحصلات تعتبر بمثابة إيرادات للدولة في السنة التي تسلمتها فيها رغم أنها تزيد مديونيتها أو تنقص دائيتها، ويقيد في هذا الجانب أيضاً الهبات والمنح والمساعدات التي تحصل عليها الدول الأخرى. بينما يقيد في الجانب المدين صادرات الدولة من رؤوس الأموال إلى الخارج على شكل استثمارات أو قروض وكذا الهبات والمنح والمساعدات التي تدفعها للدول الأخرى. ومن المفيد لأغراض التحليل تقسيم هذا الميزان إلى ميزانين فرعيين هما ميزان حركات رأس المال طويل الأجل وميزان حركات رأس المال قصير الأجل.²

3- ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي: تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية من الذهب من الخارج وفقاً لقيمة هذا الفائض. والذهب الذي يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.³

¹ خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 36، 37.

² محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000، ص: 46.

³ زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدر للطبع والنشر الإسكندرية، 2003، ص: 69.

الفرع الرابع: الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات

- يؤدي ميزان المدفوعات طبقاً للتعريف المتقدم عدداً من الوظائف الاقتصادية الهامة يمكن إيجازها فيما يلي:¹
- 1- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد القومي محل الدراسة واقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية أعطينا مزيداً من التفصيلات عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها الاقتصاد القومي محل الدراسة.
 - 2- معاونة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظراً لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية والنقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.
 - 3- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: عموميات حول الميزان التجاري

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات. كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر الميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري وأهميته

- 1- مفهومه: يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع. وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً.²
- ويطلق عليه حساب التجارة الغير منظورة ويسجل في هذا القسم المدفوعات الدولية الناتجة عن التدفق السلعي فقط من وإلى الخارج في صورة صادرات سلعية منظورة وواردات سلعية منظورة حيث تسجل حصيلة الصادرات السلعية في جانب الدائن في الميزان التجاري بينما تسجل مدفوعات الواردات في جانب المدين في الميزان.³
- الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضاً ميزان التجارة المنظورة.⁴
- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العلاقة بين صادرات وواردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية:

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظر والتطبيق، ط: 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص: 236، 237.

² عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

³ عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 219.

⁴ جليل شيعان ضمير وعقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات، الاقتصاد الأمريكي، مجلد: 7، العدد: 27، جانفي 2011، ص: 202.

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) - إجمالي واردات البلد (M).

2-أهميته: يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري.¹

الفرع الثاني: الصادرات والواردات

من خلال التعاريف تمكنا من معرفة أن الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سنتطرق إلى مفهوم كل منهما.

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءاً من الطلب على الناتج الوطني، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية. مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركيزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطاً بتصاعد درجة تركيزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن. إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور

¹ دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2014-2015)، ص: 118.

الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية.¹

الفرع الثالث: حالة العجز والفائض في الميزان التجاري²

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخراً من أهمية وترتكز من قبل المستثمرين تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عالياً وأن بضاعتها المنافسة سعراً وجودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب.

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمراً مفهوماً على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بلن الإنتاج والتدفقات النقدية الداخلية للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات، مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد. وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة، وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد الطلب عليها ويرفع سعر العملة، ولكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حداً تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بال نسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري.

أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن الصادرات قليلة مقارنة بالواردات، مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى الخارج أقل مما يدخل الدولة، فإذ كان العجز مستمر ومرتفع، فهذا يدل على احتمال انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالاً على الاقتصاد. وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري، فقيمة

¹ نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي،

جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2013-2014)، ص: 23، 24.

² سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي،

جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2012-2013)، ص: 46، 47.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب القوى العرض مقابل طلب العملات الأجنبية لتغطية ثمن الواردات.

إجمالاً تؤثر نتيجة الميزان التجاري على القيمة العملة وأسواق الأسهم، ويكون تأثير الفائض إيجابياً على كليهما أكثر من أن يكون عجزاً. لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد، فهذا لا يعني بل أن الاقتصاد ليس جيداً في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري يعني ذلك المزيد من الإنتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها.

المطلب الثالث: التوازن في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادراً ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في الميزان التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخلياً وخارجياً.

الفرع الأول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة إتجاه العالم الخارجي، بمعنى أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:¹

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

المنتجات المحلية

أو بمعنى آخر:

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 124، 125.

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعاً وانخفاضاً (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

الفرع الثاني: الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزاً عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).¹

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياساً بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلباً وتراجع صادراتها، ولم يؤثر أيضاً سلباً على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادي وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في إحدى السياسات القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد.

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومحمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازنها التجارية.

¹ نفس المرجع، ص: 234.

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعاً أكبر من قدراتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها تجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضاً أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر مايلي:

1- التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتتخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.¹

2- نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية²، كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها³.

3- تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراتب المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص: 64.

² برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص: 69.

³ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين.¹

4- سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

المبحث الثالث: فاعلية سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

يعد سعر الصرف من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عاملاً أساسياً في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، فلجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات

تترتب عن تطبيق سياسة التخفيض جملة من آثار على مستويات مختلفة وسوف نحاول تفسير تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات وأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري.

الفرع الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلاً عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدول التي تتمتع بميكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بميكل إنتاج وحجم تجارة أقل.

ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) عكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعمالات الأجنبية أو رفعها.

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخلياً وذلك للأسباب التالية:¹

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.

- ارتفاع أسعار الواردات على بيع السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص: 183.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

- بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.
- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.
- وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:
- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما قلت فاعلية التخفيض.
- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

ولتوضيح ذلك نستعرض المثال التالي:

في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية (الدينار الجزائري) فإن السيارة الألمانية التي يكون سعرها 10000 أورو سوف تكلف المستهلك الجزائري 1000.000 DA بدلا من 900.000 DA ، في حين أن السعر للمستورد الألماني لكمية من القمح سعرها 500.000 DA ستنخفض من 5555.5556 أورو إلى 5000 أورو عند انخفاض قيمة الدينار من 90DA مقابل 1 أورو إلى 100 DA مقابل 1 أورو.

هذا في حالة رفع سعر الصرف، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في من المعروض السلعي المحلي فتتخفض الأسعار.

إن تأثير التغير في سعر الصرف على قيمة الصادرات (الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي) يعتمد على درجة مرونته (التغير النسبي في الصادرات إلى التغير النسبي في سعر الصرف)، فالكمية المعروضة من الصرف الأجنبي تتزايد كلما كان الطلب على صادرات الدولة محل الدراسة أكثر مرونة وتصل الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي حدها الأقصى عندما تكون مرونة الطلب على الصادرات مساوية للواحد، وتتجه الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي إلى التناقص عندما يكون الطلب على الصادرات غير مرن.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي،¹ فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادةً ما تشكل نصيباً وافرًا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت إمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.²

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمته (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي) كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات، التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات، ومرونة الطلب السعرية للواردات لدولة كبيرة ذات اقتصاد متنوع تكون أكبر منها في دولة صغيرة وذلك لأن الدولة الكبيرة المتنوعة الاقتصاد تنتج تشكيلة كبيرة من السلع التي يمكن أن تكون بدائل جيدة لوارداتها.

وما يمكن قوله هو أنه من المفترض أن تكون نتيجة التخفيض الحقيقي للعملة تحسين الميزان التجاري وهذا الافتراض يبقى صحيحاً بالاعتماد على مدى تجاوب حجم الصادرات والواردات مع التغيرات الحقيقية في سعر الصرف.

¹ محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار النشر، السعودية، 2007، ص: 329.

² بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود والتمويل، جامعة قسنطينة، 2001-2002)، ص: 130.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري

اعتمدت النظرية الكينزية والكلاسيكية في تسوية العجز بالميزان التجاري على ثبات سعر الصرف، لذا تم الاعتماد على منهج المرونات ومنهج الاستيعاب واللذان يعتمدان على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة.

الفرع الأول: منهج المرونات

يعتمد منهج المرونات على كل من مرونتي الطلب المحلي على المستوردات والطلب الأجنبي على الصادرات في تحليل أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية لعلاج العجز في الميزان التجاري. وقد عرف الفكر الاقتصادي أبحاثاً في هذا الموضوع ترجع إلى Marshall، ليظهر بعد ذلك شرط Marshall Lerner حتى يتصف سوق الصرف بالتوازن المستقر. ويعرف Charles كحاصل q سعر الصرف الحقيقي ضرب سعر الصرف الاسمي e والسعر النسبي لدولتين:

$$q = ep^*/p$$

p^* مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية، P مستوى الأسعار في الدولة المحلية، e سعر الصرف الاسمي.

حسب المعادلة فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي يمثل سعر السلع الأجنبية بالنسبة إلى سعر السلع المحلية، ويرتفع هذا السعر في الحالات التالية:

• ارتفاع سعر الصرف الاسمي e .

• ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية P^* .

• انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية P .

فعندما يتوقع المستهلك ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية فإنه يلجأ إلى الاستعاضة عن السلع الأجنبية بالسلع المحلية. إذا كانت تمثل X تمثل المستوردات من M الصادرات من السلع المحلية والسلع الأجنبية، وكانت الصادرات والمستوردات¹ عبارة عن دوال في سعر الصرف الحقيقي، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي، قد يدل على ارتفاع أسعار السلع الأجنبية، وهذا لن يؤدي فقط إلى تخفيض الطلب المحلي على السلع الأجنبية، وإنما سيزيد من الطلب الأجنبي على السلع المحلية X ويمكن تلخيص هذين التأثيرين على الميزان التجاري CA الذي يمثل صافي الصادرات بالمعادلة التالية:

$$CA(q) = X(q) - M(q)$$

$$\partial CA / \partial q > 0$$

$$\partial X / \partial q > 0$$

¹ سمية زبار وآخرون، اثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري، العلوم الإدارية، المجلد: 36، العدد: 2، 2009، ص: 365.

• $\partial M / \partial q < 0$

حيث أن:

CA: الميزان التجاري وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي

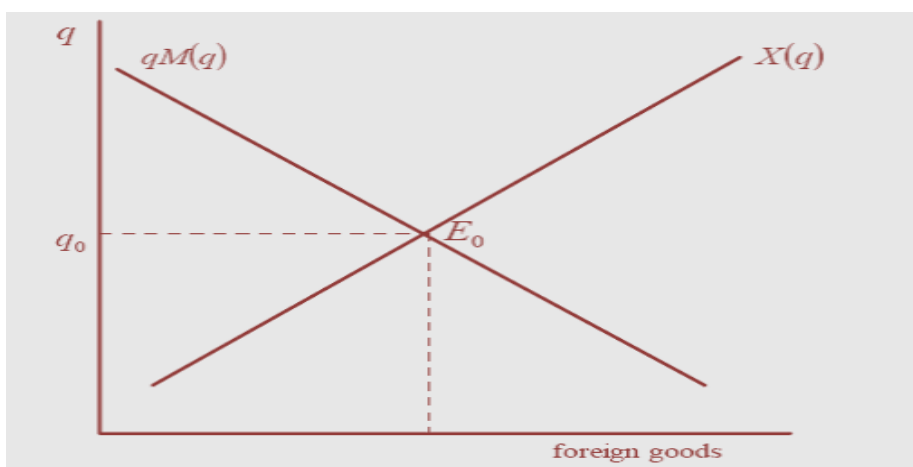
X: قيمة الصادرات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

M: قيمة المستوردات السلعية وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي.

تبين المعادلة أن الميزان التجاري-الفرق بين حجم الصادرات السلعية وحجم المستوردات السلعية-يعتمد على

سعر الصرف الحقيقي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:¹

الشكل رقم (01-04): يوضح توازن الميزان التجاري



المصدر: سمية زيار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري، العلوم الإدارية، المجلد: 36، العدد: 2، 2009، ص: 366.

باستخدام شرط التوازن نحصل على نقطة التوازن $CA = 0$ الموضحة في الشكل التي تمثل نقطة تقاطع منحنى E_0 الطلب على الصادرات ومنحنى الطلب على المستوردات، حيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي التوازني، وفي حال q_0 كانت الأسعار النسبية لكل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية ثابتة، يعطي تقاطع منحنى الطلب على الصادرات ومنحنى عادة يؤدي ارتفاع قيمة الصادرات إلى تحسين وضع الميزان التجاري، ومن الشكل يظهر أن منحنى الطلب على الصادرات qM مرسوم بشكل خط مستقيم مائل يتضمن تأثير الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي q الذي يؤدي إلى انخفاض حجم المستوردات وزيادة حجم الصادرات. وبصفة عامة قادت هذه الحالة كلاً من $(1923) Lerner$ و $(1944) Marshall$ لدراسة وتحليل أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري. ومن أجل ذلك قاما بتحديد وتعريف مرونة الطلب على الصادرات ∂x ومرونة الطلب على المستوردات ∂m من أجل اشتقاق وهو ما يعرف بشرط كالتالي $Marshall Lerner$:

¹ نفس المرجع، ص: 366، 367.

$$\xi \delta x + \xi \delta m > 1$$

وبافتراض أن الحساب الجاري المحلي يعرف فائضاً؛ أي أن قيمة الصادرات المحلية من السلع والخدمات هي أكبر من قيمة المستوردات من السلع والخدمات الأجنبية، بمعنى أن أسعار السلع المحلية هي أقل من أسعار السلع الأجنبية، هنا يجب أن نتوقع أن السعر النسبي P^*/P سوف يرتفع وبالمثل فإنه في حالة وجود عجز في الحساب الجاري المحلي يجب أن نتوقع أن السعر النسبي سوف ينخفض.

✓ المرونات ومنحنى (J-Curve)

عادة يستجيب الميزان التجاري للتغيرات في سعر الصرف ضمن الاقتصاديات المفتوحة، ويختلف أثر تغير سعر الصرف في المدى القصير عنه في المدى الطويل، وذلك راجع إلى أن الكميات المتاجر بها عادة يتم تكيفها ببطء نظراً لتحركات سعر الصرف. ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن الميزان التجاري سينخفض في البداية استجابة لانخفاض قيمة العملة المحلية (أو تخفيضها) ولكن عبر الزمن سوف ترتفع الصادرات وتنخفض المستوردات نتيجة انخفاض العملة المحلية فيتحسن الميزان التجاري وهذا ما يعرف بـ (J- Curve).

يقوم الشرح التقليدي لـ "J-Curve" على أساس كمية الصادرات المؤلفة من سلع التصدير XQ وكمية المستوردات المؤلفة من سلع الاستيراد MQ ، المستجيبة للتغيرات في سعر الصرف e (نفترض ثبات أسعار تلك السلع بالعملة المحلية).¹

$$CA = PXQ - eP^*MQ$$

حيث P سعر وحدة الصادرات مقيمة بالعملة المحلية، P^* سعر الوحدة المستوردة مقيمة بالعملة الأجنبية، e سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وعلى فرض أن q سعر الصرف الحقيقي eP^*/P ، فزيادة سعر الصرف الحقيقي تعني زيادة سعر السلع الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية، وتصبح منتجات الدول الأجنبية أقل رغبة لشرائها بالنسبة لمواطني الدولة المحلية، لذا تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات، وزيادة الدخل المحلي Y تؤدي إلى زيادة كمية الاستيراد، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بالدوال التالية:

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وتأثيرها على اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 40.

$$X_Q = X_Q(q, Y^*), \frac{\delta X_Q}{\delta q} > 0, \frac{\delta X_Q}{\delta Y^*} > 0$$

$$M_Q = M_Q(q, Y), \frac{\delta M_Q}{\delta q} > 0, \frac{\delta M_Q}{\delta Y} > 0$$

يؤدي تخفيض العملة في المدى القصير إلى تدهور في الميزان التجاري بسبب أثر القيم، ويكون أثر الحجم بطيئاً بسبب التخلف عن معرفة السوق وتغير شروط المنافسة والاعتماد على الأسعار القديمة والتخلف عن الإنتاج الملائم... وغير ذلك. أما في المدى الطويل فيميل الميزان التجاري نحو التحسن نتيجة لأثر الحجم، حيث تزداد كمية الصادرات وتنخفض كمية المستوردات فيتحسن الميزان التجاري ويرتفع إلى مستوى أعلى من المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض. وفي دراسة *Scott and Abdunnasser (2004)* تم التركيز على معدل التجارة (قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة المستوردات X/M) والسبب الرئيسي لاستخدام نسبة، هو استخدام اللوغاريتم (Log) في الصادرات للمستوردات التحليل، ويتم تعديل النظرية حسب نسبة التجارة فتكتب معادلة الميزان التجاري أعلاه

كما يلي:¹

$$\frac{X}{M} = \frac{PX_Q}{eP^*M_Q} = \frac{CA}{q}$$

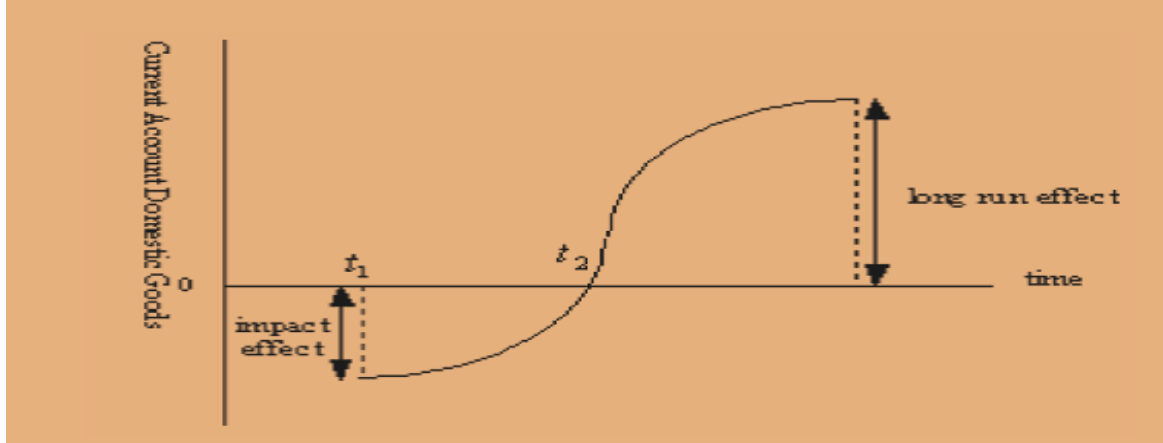
حيث CA معدل التجارة (X_Q/M_Q) و q سعر الصرف الحقيقي eP^*/P وكما أشر إليه سابقاً فإن قيمة الصادرات تزيد عندما تنخفض القيمة الحقيقية لسعر الصرف أو يرتفع الدخل القومي الأجنبي، وإن قيمة الصادرات تنخفض عند الانخفاض الحقيقي للعملة أو انخفاض الدخل القومي للدولة المحلية، وبالتالي فإن:

$$CA = CA(q, Y, Y^*), \frac{\partial CA}{\partial q} > 0, \frac{\partial CA}{\partial y} < 0, \frac{\partial CA}{\partial Y^*} > 0$$

ويتوقع بعد تخفيض العملة في المدى الطويل أن نسبة التجارة X/M تتماشى مع سلوك "منحني J" كما هو موضح في الشكل:

¹ نفس المرجع، ص: 41.

الشكل رقم (05-01): منحنى J



المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف و تأثيرها على اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 41.

وفي المدى القصير يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور في الميزان التجاري فينخفض رصيد الميزان التجاري إلى مستوى أقل من المستوى الذي كان عليه قبل التخفيض. ويعود رصيد الميزان التجاري إلى الارتفاع عبر الزمن إلى مستوى جديد في المدى طويل الأجل بسبب أثر الحجم. ويرتفع رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل إلى مستوى أعلى من مستوى ما قبل التخفيض.

أما بالنسبة إلى تأثيرات الحجم لتغيرات سعر الصرف الحقيقي فمن الواضح أن الإحلال بعيداً عن السلع الأجنبية ونحو السلع المحلية يتطلب فترة زمنية من أجل التعديل؛ فالمستهلك يحتاج إلى الوقت من أجل القيام بالإحلال والاستبدال بين مختلف السلع حتى يعدل من نمط استهلاكه، كذلك يحتاج المنتجون إلى الوقت من أجل جلب رؤوس أموال جديدة ووضع خطط جديدة وإنشاء قنوات توزيع جديدة وغير ذلك. وبعد ذلك يجب التنبؤ بالارتفاع التدريجي لمروانات أسعار الطلب على الصادرات والمستوردات عبر الزمن مما يؤدي إلى تحسن تدريجي في الحساب الجاري. ويقود بعد ذلك إلى تحسن في الحساب الجاري بتأثير المدى الطويل. ويشبه شكل التدهور الأولي للحساب الجاري بين الفترة الزمنية t_1 و t_2 حرف J وهذا يسمى تأثير منحنى (J-Curve Effect).

الفرع الثاني: نظرية الاستيعاب

1- مفهومه: يتم تطبيق منهج الاستيعاب (الامتصاص) أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق الحكومي، حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحاً منه مقدار السلع التي تم استيعابها محلياً. عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G والاستهلاك C

الاستثماري (I) حيث أن:¹

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} .$$

طبقاً لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات X-M سيعتمد على الدخل والطاقة الاستيعابية.

فإذا تعدى مقدار الاستيعاب المحلي مقدار الدخل الوطني فالميزان التجاري للدولة يحقق عجز بمقدار الفرق بينهما والعكس صحيح، ومعنى ذلك أن الميزان التجاري في إطار منهج الاستيعاب يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج، أي أن العجز في الميزان التجاري معناه أن الإنفاق الحكومي يزيد عن الدخل الوطني، والعكس في حالة الفائض (أي الدخل الوطني يزيد عن الإنفاق الحكومي).

2-فرضيات النموذج: يعتمد منهج الاستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.
- افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية.
- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.
- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

3-الصياغة الرياضية لنموذج الاستيعاب: يعتمد منهج الاستيعاب بالمطابقة الكينزية على الدخل القومي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث:

Y: الدخل الحكومي، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، G: الإنفاق الحكومي، X: الصادرات، M: الواردات.

وبافتراض عدم وجود واردات M نجد أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على السلع المنتجة محلياً (domestique "d") ما تعبر عنه المعادلة التالية:

$$Y=C_d+T_d+G_d+X$$

حيث توضح المعادلة أن الدخل الوطني يتكون من سلع تنتج وتستوعب محلياً ($G_d+I_d+G_d$) مضافاً إليها الصادرات (X).

ويقصد بالإستيعاب المحلي (Ad) الإنفاق على السلع المنتجة محلياً والذي يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Ad=C_d+I_d+G_d$$

$$Y_d=Ad+X$$

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص: 149-153.

الفصل الأول: دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري

أما الإستيعاب الكلي (A) فهو يشمل على كل من الاستيعاب المحلي Ad مضافاً إليه الواردات M الاستيعاب الكلي بالمعادلة التالية:¹

$$A = Ad + M$$

وبالتالي:

$$Ad = A - M$$

وبتعويض المعادلة في المعادلة نجد أن:

$$Y = A + X + M$$

ومنه يمكن الحصول على المعادلة الأساسية في منهج الاستيعاب:

$$Y - A = X - M$$

وتعكس المعادلة حقائق أساسية في منهج الاستيعاب، حيث أنه إذا كان:

(Y < A) بمقدار معين فإن M يجب أن تفوق X بنفس المقدار، والعكس حيث إذا كانت:

(A < Y) بمقدار معين فإن X يجب أن تفوق M بنفس المقدار.

ومنه فإن رصيد ميزان التجارة (B) يمكن تعريفه من خلال المعادلة السابقة نجد أن الفرق بين الدخل القومي

والاستيعاب الكلي:

$$B = (Y - A)$$

ومنه نستنتج أن B دالة في الفرق بين A و Y.

$$B = f(Y - A)$$

ومن خلال المعادلة يمكن التمييز بين ثلاث حالات في الميزان التجاري للدولة:

الحالة الأولى: الدخل القومي أكبر من الاستيعاب الكلي (Y > A): في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون

موجب (B > 0)، وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري للدولة.

الحالة الثانية: الدخل القومي أقل من الاستيعاب الكلي (Y < A): في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يكون

سالِب (B < 0) بمعنى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

الحالة الثالث: الدخل القومي يساوي من الاستيعاب الكلي ($Y=A$) في هذه الحالة رصيد الميزان التجاري يساوي صفر ($B=0$) أي أن الميزان التجاري للدولة في حالة توازن.

ومن خلال الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في الميزان التجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي بشرط عدم إهمال علاقته بمستوى التوظيف.

ففي حالة التشغيل التام عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات، إلا أنه في حالة التشغيل التام في الاقتصاد من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير من أجل زيادة الإنتاج ما لم يتم تحفيز العاملين في القطاعات الأخرى، هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، والنتيجة أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التشغيل التام لا يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وأي حدوث فهو لفترة قصيرة لا يعهد بها.

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة الطلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج، وبالتالي تلبية الفائض من الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع في الميزان التجاري ويتحقق التوازن. من خلال ما سبق يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة بغية تصحيح العجز في الميزان التجاري لا بد من أن يؤدي إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق.

المطلب الثالث: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة والعوامل المحددة لنجاحها وفشلها

الفرع الأول: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

عرفنا في ما سبق أن العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية لدى الدولة ومن الذهب النقدي والعملات الأجنبية والأصول السائلة التي تستخدم في تصفية المعاملات التجارية الدولية، كما أنه قد يتسبب في زيادة ما على الدولة من التزامات تجاه الدول الأجنبية. وعرفنا أيضاً أن هذه الظروف نفسها تؤدي إلى تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية حيث أنها تعني زيادة مستمرة في الطلب على العملات الأجنبية بالنسبة إلى المعروض منها لدى البلد. فإذا كانت السلطات النقدية للبلد قد حددت سعراً رسمياً للعملة الوطنية فإنها لن تستطيع المحافظة عليه إلا باتجاه المزيد من الإجراءات المقيدة للتجارة الخارجية وحرية التعامل في النقد الأجنبي. وهنا قد تفكر السلطات النقدية في إجراء تخفيض رسمي للقيمة الخارجية للعملة الوطنية بغرض تصحيح الأوضاع المذكورة، وقد تستخدم هذه السياسة بمفردها أو قد تستخدم مع أسلحة أخرى ترمي إلى تحقيق نفس الهدف وهذا

الاحتمال الأخير هو الغالب في الواقع لأسباب عديدة. ويهمننا هنا أن نستعرض أهم العوامل التي تحدد نجاح أو فشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

لقد تعرضنا في الصفحات السابقة إلى دراسة مرونة العرض والطلب على السلع الداخلية في التجارة الخارجية وعرفنا أن هذه الدراسة هي جوهر نظرية سعر الصرف الأجنبي. فعرفنا أن الطلب على السلع المستوردة هو الذي يحدد الكميات المطلوبة من النقد الأجنبي كما أن الطلب الأجنبي على السلع المصدرة هو الذي يحدد الكميات المعروض من النقد الأجنبي. وحيث تحددت هذه المفاهيم فإننا قمنا بتحديد العلاقة بين مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على النقد الأجنبي وأيضاً بين مرونة الطلب على الصادرات ومرونة عرض النقد الأجنبي. وبالنسبة لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة وفي ظل الفروض التي تضمنها التحليل استطعنا أن نصل إلى النتيجة التالين:

- **الطلب على النقد الأجنبي:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد وأن يؤدي إلى نقص كميات الواردات وقيمتها بالعملة الأجنبية بشرط أساسي أكبر من الصفر. ويتوقف مقدار هذا النقص على مرونة الطلب على الواردات فكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات كبيرة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية كبيراً، وكلما كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات قليلة كلما كان النقص في الطلب على العملة الأجنبية ضئيلاً.
- **عرض النقد الأجنبي:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية لا بد وأن يؤدي إلى زيادة كميات الصادرات، ولكن قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية تتوقف على مرونة الطلب الخارجي.
- ✓ فتزيد قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية إذا كان الطلب الخارجي على السلع المصدرة كبيرة المرونة.
- ✓ وتقل قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية إذا كان الطلب الخارجي على السلع المصدرة قليل المرونة.
- ✓ وتظل قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية بدون تغيير إذا كان الطلب الخارجي على السلع المصدرة له مرونة تساوي الوحدة.

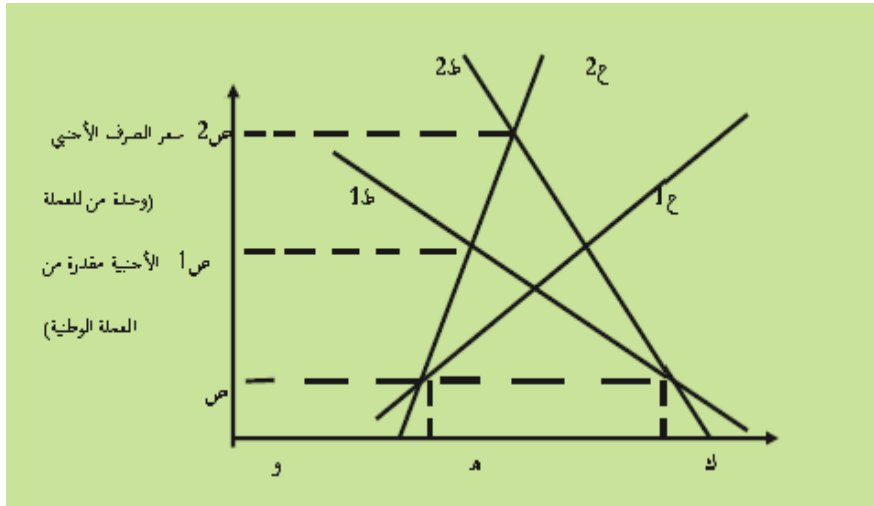
وحيث أن سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تهدف إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات أي إلى زيادة حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية وإلى تخفيض الإنفاق على الواردات.¹

¹ عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 252-254.

الفرع الثاني: العوامل الم حددة لنجاحها وفشلها: وتتمثل فيما يلي:

- **العوامل الم حددة لنجاحها:** إن نجاح هذه السياسة يستلزم أن تكون مرونة الطلب الداخلي على الواردات مساوية أي شيء أكبر من الوحدة. وعموماً كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلي على الواردات وازدادت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة كلما أمكن لسياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية أن تحقق نجاحاً أكبر. بحيث يوضح الشكل (06-01) حيث يلاحظ أن لدينا فائض في الطلب على العملة الأجنبية مقداره ك ه عند الصرف الأجنبي ص الذي حددته السلطات النقدية من قبل بصفة رسمية. والملاحظ أنه لو كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات مرتفعة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الأجنبية هي ط 1، ع 1، وللتخلص من فائض الطلب ك ه يلزم رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار ص ص 1. أما لو كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات منخفضة لكانت منحنيات طلب وعرض العملة الأجنبية مثل ط 2، ع 2. وللتخلص من نفس فائض الطلب ك ه يلزم رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار ص ص 2 وهو أكبر بكثير من ص ص 1 وقد يكون رفع سعر الصرف الأجنبي بالمقدار ص ص 2 غير ممكن عملياً حيث يتضمن تخفيضاً كبيراً في القيمة الخارجية

الشكل رقم (06-01): يوضح سياسة تخفيض القيمة الخارجية الوطنية



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 252.

للمعلة الوطنية. والخالصة هي أن تخفيض القيمة الخارجية للمعلة الوطنية بنسبة معينة يحقق بلا شك نجاحاً أكبر في حالة ارتفاع مرونة الطلب على الواردات والصادرات عنه في حالة انخفاض هذه المرونة.

- العوامل المحددة لفشلها: إن فشل هذه السياسة مؤكد في حالة انخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات عن الوحدة وضئالة مرونة الطلب الداخلي على الواردات بحيث أن مجموع المرونتين معاً يقل عن الوحدة. بل أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في هذه الظروف يؤدي إلى اشتداد حدة العجز في ميزان المدفوعات. هذه الحالة تعرف باسم سعر الصرف غير المستقر **unstable Exchange Rate**.

خلاصة الفصل الأول:

إن أسعار الصرف بأنواعها وعملياتها تساهم كثيراً في توسيع الأسواق الدولية، فهي تتعكس في تسيير التجارة الخارجية بصفاتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول، ويظهر ذلك باستخدامها الواسع الصادرات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وحركات الذهب داخل الدولة.

ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشراً هاماً في تقييم الوضع الخارجي، حيث يقيس مدى ربحية التجارة الخارجية، فكلما ارتفع مؤشر سعر الصرف الحقيقي عن مستواه في فترة زمنية معينة يكون فيها ميزان المدفوعات متوازناً نسبياً، كلما تراجعت تدريجياً القدرة التنافسية للبلد.

ومن أهم مكونات الميزان المدفوعات، الميزان التجاري ففائض هذا الأخير يجرى عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني أما العجز فيه فيكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعنيه. فبهذا يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

وبالإضافة إلى تحليلنا لسعر الصرف الحقيقي وسياسة تخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية الميزان التجاري، ننتقل إلى دراسة أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري وذلك من خلال تطرقنا لحالة الاقتصاد الجزائري.

تمهيد:

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف الحقيقي في مستوى النشاطات الاقتصادية (لاسيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر، إذ أن تقلبات سعر الصرف الحقيقي تضفي قدراً من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية وكذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الحقيقي والتجارة، حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، فطُأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في الميزان التجاري في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الاختلالات الخارجية.

ومن أجل تحليل أثر تغير سعر الصرف في ميزان المدفوعات في الجزائر، سيتم التركيز على الميزان التجاري من ميزان المدفوعات ومدى تأثيره بسياسات الدولة في إعادة تقييم سعر صرف العملة الوطنية.

الإشكالية:

وبالتالي يصبح السؤال الرئيسي في هذه الدراسة منصباً حول:

ما مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية :

لغرض الإجابة على التساؤل أو الإشكال الرئيسي كان لا بد من الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل هناك علاقة تأثير بين سعر الصرف الحقيقي والتحرير التجاري؟
- 2- لقد بدت عملية تخفيض قيمة الدينار كوسيلة وحيدة لحل المشاكل الاقتصادية والمالية للجزائر بعد عدة محاولات، فما مدى فعالية هذه السياسة في إعادة التوازن؟ وما هي الشروط الواجب توافرها لإنجاح عملية تخفيض الدينار الجزائري؟
- 3- ما هي وضعية الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1980-2014)؟.

فرضيات الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية نطلق من الفرضيات التالية:

- 1- نعم هناك علاقة تأثيرية بين سعر الصرف الحقيقي والتحرير التجاري.
- 2- نعم توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين وضعية الميزان التجاري.
- 3- حقق الميزان التجاري الجزائري فائض خلال الفترة (1980-2014)، لكن بنسب متذبذبة حيث انخفض هذا الفائض في سنة 2009، أما بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي فقد عرف استقرار طيلة هذه الفترة إلا أنه لاحظ تراجع في الفترة 1986-1992.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية تقييم الآثار الناتجة عن تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك من خلال التحليل القياسي والكمي خلال الفترة 1980-2014 لأثر تخفيض أسعار الصرف الحقيقي والميزان التجاري الجزائري وقيمة الدينار الجزائري في دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على دالة المستوردات في آن واحد. وتهدف الدراسة إلى تقييم أثر تخفيض سعر الصرف الحقيقي في الميزان التجاري. يستمد هذا الموضوع أهمية من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف الحقيقي لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى الميزان التجاري ومن تأثير على التوازن الداخلي. وتكتسب الدراسة أهميتها من عمق الجدل الذي يتمحور حول جدوى تأثير تحرير الدول النامية لاسيما الجزائر الخارجية على اقتصاديتها. وتكمن المشكلة التي تتصدى لها الدراسة في مناقشة مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري.

أهداف الدراسة:

لغرض المساهمة في وضع الحلول المناسبة للمشكلة الأساسية والإشكاليات الفرعية التي تتصدى لها الدراسة اخترنا كعينة الجزائر وكان الهدف وراء ذلك كما يلي:

- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف الحقيقي على توازن الميزان التجاري.
- تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.
- محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحي ألا وهو قطاع المحروقات مما يجعل من الاقتصاد الوطني رهيناً للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

تحديد إطار الدراسة:

يتناول موضوع الدراسة تحليل تأثير السعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري دراسة تحليلية لحالة الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014 وتمت دراستنا بالاعتماد على التقارير السنوية التي أصدرها بنك الجزائر بالإضافة إلى

إحصائيات التي أصدرت من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات واستخدام برنامج EViews، لمعرفة اثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

لا يخلو أي موضوع بحث من دوافع تثير رغبة الباحث للتوغل في مصادر المعرفة وخلفيات موضوعه فقد كانت لنا عدة دوافع وجهتنا لموضوع سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، أولها الرغبة الشخصية للبحث في مواضيع المالية الدولية كونها من المواضيع التي تتجدد باستمرار وتفرض نفسها دائماً على طاولة البحث، كذلك تذبذب سعر الصرف نحو التصاعد نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما أثر على بعض المؤشرات الاقتصادية والتي من بينها رصيد الميزان التجاري، وأما الدوافع الذاتية فتمثلت في توجيهاتنا وفضولنا للخوض في كل ما هو جديد من شأنه إثراء مكتبتنا من جهة، من جهة أخرى لنقص الدراسات في هذا الموضوع خصوصاً الدراسات الكمية وهناك أسباب كثيرة دعتنا إلى البحث في هذا المجال والتي نوجزها فيما يلي:

- تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري.
- معرفة مدى تأثير سعر الصرف الحقيقي بالمتغيرات والتحوللات الاقتصادية.
- معرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية واختيار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج النظري الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة ظاهرة كما يصورها الواقع، واعتمادنا على جملة من المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث فقد تضمن البحث مجموعة من المناهج وهي:

- **المنهج الوصفي:** الذي يسمح بوصف وتحليل الأنظمة والنظريات المحددة لأسعار الصرف الحقيقي ومضمون سياسة تخفيض قيمة العملة كما تم استخدامه في تحليل سعر الصرف.
- **المنهج التاريخي:** والذي يسرد أهم تطورات أنظمة الصرف الحقيقي والميزان التجاري وسياساتها.
- **منهج دراسة حالة:** وذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري، وحددت الدراسة في إطار زمني خلال الفترة (1980-2014)، مدعماً بطرق القياس الاقتصادي والذي يقوم بتحليل العلاقة بين تأثير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر وذلك باستخدام برنامج إحصائي EViews باعتماد في التحليل على الانحدار البسيط لدراسة القوة التفسيرية للنموذج ودراسة معنوية النموذج.

الدراسات السابقة:

(1)- Piritta sorsa, **Algeria-The real exchange rate, export diversification, and trade protection**, IMF working paper, April 1999.

حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز دور تحرير التجارة في توجيه سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، وذلك قبل الطفرة النفطية وثورة الأسعار التي عرفتتها الجزائر، وقد توصل الباحث إلى أن سعر الصرف الحقيقي للدينار يتأثر بالمتغيرات التالية: سعر برميل البترول، القيود التجارية، التوسع النقدي وتخفيض سعر الصرف، بالإضافة إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

(2)- بالحبيب عبد الكامل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

تناولت هذه الدراسة تحرير قطاع التجارة الخارجية على متغير اقتصادي، وهو الميزان التجاري من خلال أسباب قيام التبادل الدولي والغاية من تحرير قطاع التجارة الخارجية وأفضل السبل لذلك، ورغم إجراءات التحرير والإصلاح التي باشرتها الجزائر إلا أن الميزان التجاري يكشف مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري.

(3)- بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.

حيث قام الباحث بدراسة وتبيين مختلف المتغيرات المؤثرة على سلوك سعر الصرف الحقيقي في الجزائر على المدى القصير، المتوسط والطويل.

(4)- عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، **دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

حيث تناول البحث دراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر في محاولة لإنشاء رقم قياسي للقيمة التوازنية في الجزائر خلال الفترة (1970-2007)، وذلك حتى يمكن اكتشاف وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، كما تم بناء نموذج قياسي يظم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، ودراسة العلاقة السببية بين انحراف سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي.

صعوبات الدراسة:

- احتوت الدراسة على فترتين مختلفتين (الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي) وفي نفس الوقت أخذنا بعين الاعتبار حجم العينة، مما وضعنا هذا الاحتواء تحت إشكالية التحول واختلفت الأرقام خصوصاً في الفترة 1980-

1994.

- التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها، الشيء الذي أخذ من وقتنا الكثير، استدعى منا الدقة والتحرر قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب للصحة ولا يتناقض مع الواقع.
- صعوبة الحصول على المراجع والمصادر المتعلقة بلب الموضوع أي سعر الصرف الحقيقي.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين، فصل نظري والثاني تطبيقي في الفصل الأول تطرقنا إلى دراسة نظرية لأثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تعرضنا إلى لمحة حول سعر الصرف الحقيقي وقد تطرقنا فيه إلى ماهية سعر الصرف، أساسيات حول سعر الصرف الحقيقي، آليات سعر الصرف الحقيقي.

أما في المبحث الثاني تحدثنا عن ماهية الميزان التجاري والذي بدوره تنقسم إلى ثلاث مطالب على التوالي: لمحة حول ميزان المدفوعات، عموميات حول الميزان التجاري، التوازن في الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه.

أما في المبحث الثالث فتناولنا فيه فاعلية سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والذي يتضمن تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات والواردات، أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة والعوامل المحددة لنجاحها وفشلها.

أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى دراسة تطبيقية حول أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تعرضنا إلى دراسة تحليلية لمتغيرين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، والذي يحتوي على تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، تحليل تطور سعر الصرف الحقيقي، دراسة وصفية للمتغيرات (الصادرات والواردات وسعر الصرف الحقيقي).

وفي المبحث الثاني والذي تحت عنوان محاولة إيجاد أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات، ويتضمن بدوره محاولة تقدير النموذج الخطي البسيط، محاولة تقدير النموذج الغير خطي بين متغيرات الدراسة، تقدير أثر سعر الصرف الحقيقي على الصادرات والواردات.

أما في المبحث الثالث والذي بعنوان فاعلية سعر الصرف الحقيقي على رصيد الميزان التجاري باستخدام المعادلات الآتية فقد احتوى معايرة (تحسين) النموذج، اختبار الآتية على النموذج، طريقة التقدير.





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: تجارة دولية

أثر تقلبات أسعار الصرف الحقيقي على الميزان التجاري
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2014)

إشراف الأستاذ:

✓ د. هشام لبزة

إعداد الطالبان:

✓ أحلام غزال

✓ زهور بالطيب

لجنة المناقشة

رئيساً

أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

د. عبد الناصر حميداتو

مشرفاً

أستاذ محاضر - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

د. هشام لبزة

مناقشاً

أستاذ محاضر - ب - بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

د. لطفي مخزومي

مناقشاً

أستاذة مساعدة - أ - بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

أ. حنان بقاط

السنة الجامعية: 2016/2015

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	المزايا والعيوب لقاعدة سعر الصرف الحقيقي	18
01-02	توزيع الصادرات والواردات خلال الفترة (1980-2014)	47
02-02	أهم النماذج الغير خطية	57
03-02	قياس نسبة التغير بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات	60
04-02	قياس نسبة التغير بين سعر الصرف الحقيقي والواردات	61
05-02	مصنوفة الارتباط بين المتغيرات	61
06-02	تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية	62
07-02	اختبار غرانجر	64
08-02	التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية ذات المرحلتين	68

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والأسعار الأخرى	12
02-01	أثر السياسة المالية على سعر الصرف الحقيقي	16
03-01	أثر السياسة التجارية على صافي الواردات	17
04-01	توازن الميزان التجاري	34
05-01	منحنى J	37
06-01	سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة	42
01-02	توزيع الصادرات والواردات خلال الفترة (1980-2014)	50
02-02	تغير قيمة الصادرات خلال الفترة (1980-2014)	53
03-02	تغير قيمة الواردات خلال الفترة (1980-2014)	54
04-02	تغير قيمة سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1980-2014)	55
05-02	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الميزان التجاري	57

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1 -الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 2 -أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات ، ط: 4، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
- 3 -برشيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- 4 -بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
- 5 -جدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000.
- 6 -خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 7 -دومينيكا سلفادور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط: 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 8 -رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقاً لاتفاقيات الجات في مجال الخدمات ، ط: 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 9 -زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار القدح للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003.
- 10 -سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، ط: 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
- 11-صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وتأثيرها على اختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- 12-عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 13-عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 14-عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 15-على أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
- 16-عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 2002.
- 17-فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 18-محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
- 19-محمد إبراهيم منصور ومسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار النشر، السعودية، 2007.
- 20-محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
- 21-محمد رضا على العدل، الاقتصاد الدولي، ط: 4، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.

- 22- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، 2000.
 - 23- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2004.
 - 24- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، دار هومة، الجزائر، 2008.
 - 25- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية العامة، ط: 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
 - 26- ميرا ندا زغلول رزق، التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010.
 - 27- هيل عجمي جمل الجناي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية ، ط: 1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- المذكرات:
- 1- الزهرة بن بريكة، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007).
 - 2- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013-2014).
 - 3- بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرادية، 2010-2011).
 - 4- بربري محمد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011).
 - 5- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود-بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2013-2014).
 - 6- بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكيف الاقتصاديات النامية ، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص النقود والتمويل، جامعة قسنطينة، 2001-2002).
 - 7- بونحاس عادل، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2013-2014).
 - 8- دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها ، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2014-2015).

- 9- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2012-2013).
- 10- سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2013-2014).
- 11- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، (مذكرة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2011-2012).
- 12- عبد المؤمن قواوسي، أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011-2012).
- 13- عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011).
- 14- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر ، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، جوان 2004-2005).
- 15- نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر ، (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2013-2014).

المجلات:

- 1- أحمد بلواقي، نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، العدد: 11، 2011.
- 2- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد : 23، نوفمبر 2003، السنة الثانية.

- 3- جليل شيعان ضمير وعقيل عبد محمد الحمدي، أثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات ، الاقتصاد الأمريكي، مجلد: 7، العدد: 27، جانفي 2011.
- 4- سمية زيرار وآخرون، أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري ، العلوم الإدارية، المجلد: 36، العدد: 2، 2009.

- 5-عبد القادر كربال ومختار دقيش، العله الهولندية - نظرية وفحص تجريبي -، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق، العدد: 11، جامعة وهران، 2011.
- 6-لزرع علي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسيه الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد: 11، جامعة باتنة، 2012.
- 7-محمد بن بوزيان والطاهر زياتي، الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، ملحقه الخروبة الطابق الأول، البليدة، الجزائر، 21-22 ماي 2002.
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

📖 الكتب:

- 1-Xiang Ming Li; "Trade Liberalization and Real Exchange Rate Movement" ; N°(3); VOL.(15), 2004.
- 2-Jack JOHNSTON, John DINARDO, Méthodes Econometriques, 4^e édition, ECONOMICA, Paris, 1997.
- 3-Régis Bourbonnais, Econométrie, 4^{eme} édition, Dunod , Paris, 2002.

🌐 المواقع الالكترونية:

- 1-البنك الجزائري، الوضعية المالية الخارجية للجزائر التدعيميه خلال السنة 2013-2014، مقال منشور على الربط. <https://www.google.com>
- 2-برنامج الإعلام الآلي: برنامج EViews للاقتصاد القياسي.